فلسطين
حارسة الحقيقة
FELESTEEN
يومية - سياسية - شاملة
الأحد 5 رمضان 1447هـ 22 فبراير/ شباط Sunday 22 February 2026 | العدد 6311 | 8 صفحة | WWW.FELESTEEN.PS
20070503

«قوى رام الله» تدعو لوحدة ميدانية كفاحية في مواجهة مخططات الاحتلال

رام الله/ فلسطين:
شددت القوى الوطنية والإسلامية في محافظة رام الله والبيرة، وسط الضفة الغربية المحتلة، على أهمية "استنهاض" عوامل المنعة والتلاحم الداخلي لإفشال مخططات الاحتلال في نهب الأرض والاستيلاء عليها.
ونددت "قوى رام الله" في بيان لها أمس، بسلسلة الإجراءات والقوانين العنصرية لحكومة الاحتلال المتطرفة. مؤكدة أنها تستهدف تطهير الأرض عرقيا وتهجير الشعب الفلسطيني.
3

تصاعد اعتداءات المستوطنين شمال رام الله ونابلس... إصابات ونزوح قسري لعائلات بدوية

رام الله/ فلسطين:
شهدت مناطق متفرقة في الضفة الغربية، مساء أمس، سلسلة اعتداءات نفذها مستوطنون وقوات الاحتلال الإسرائيلي، أسفرت عن إصابات بين المواطنين، وإحراق غرفة سكنية، إلى جانب نزوح قسري لعائلات بدوية شمال شرق رام الله، مع تصاعد التوتر الميداني.
ففي قرية المغير شرق رام الله، أصيب شاب فلسطيني برصاص
3

تصعيد متواصل في غزة: شهيدان و4 إصابات برصاص وقصف الاحتلال

غزة/ فلسطين:
استشهد مواطنان وأصيب أربعة آخرون، بينهم سيدة، أمس، في سلسلة اعتداءات إسرائيلية متفرقة على قطاع غزة، في ظل استمرار خروقات اتفاق وقف إطلاق النار وتصاعد عمليات القصف وإطلاق النار في عدة مناطق. وأفاد مصادر طبية لـ"فلسطين" أن مواطنًا استشهد جراء إلقاء طائرة مُسيّرة إسرائيلية من نوع "كواد كابتر" قنبلة عليه في مخيم جباليا شمالي القطاع. كما استشهد المواطن أسامة أحمد عبد العزيز النجار (46 عامًا) إثر قصف من مسيّرة إسرائيلية استهدف منطقة قيزان النجار جنوبي مدينة خان يونس. وفي مدينة غزة، أُصيبت المواطنة سعاد الحداد (23 عامًا) برصاصة في
3

مواطنون يشيعون الشهيد أسامة النجار في خان يونس أمس (تصوير/ رمضان الأغا)

تحت أنظار «مجلس السلام»... الاحتلال يصعّد جرائمه ويكثّف نسف المنازل في غزة

غزة/ جمال غيث:
في الوقت الذي انعقد فيه اجتماع ما يُعرف بـ"مجلس السلام"، الخميس الماضي، في معهد السلام الأميركي بواشنطن، لبحث ترتيبات إعادة إعمار قطاع غزة، صعّد الاحتلال الإسرائيلي من وتيرة خروقاته الميدانية، في مشهد يعكس استهتاراً واضحاً بالقرارات الدولية
3

شرق غزة... الحربُ لم تنتهِ بعد

غزة/ أدهم الشريف:
عندما يتسلل الصباح، يخرج إبراهيم يوسف (46 عامًا)، من مكان نزوحه المؤقت ليتفقد السماء الملبدة بالطائرات الحربية، في واحدة من أكثر المناطق خطرًا من جرّاء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في شرقي مدينة غزة. يبدأ إبراهيم يومه بحذر شديد، ففي أي لحظة قد تُطلق آليات الاحتلال ومسيَّراته نيرانها القاتلة
4

20 ألف جندي دولي في غزة... قوة استقرار أم أداة ضغط؟ خبير عسكري يوضح

غزة/ علي البطة:
في لحظة لافتة، ظهر الجنرال الأميركي جاسبر جيفرز الخميس الفائت في ما يسمى (مجلس السلام) بواشنطن مرتديا بزته العسكرية، معلنا خطة نشر "قوة الاستقرار الدولية" في قطاع غزة. يثير هذا الظهور تساؤلات حول أهداف القوة الحقيقية، وما إذا كانت مجرد مراقبة أم أداة ضغط على الفلسطينيين، خصوصا في ظل
5

فتح باب الانتساب للشرطة يضع لجنة التكنوقراط أمام اختبار الشرعية

غزة/ عبد الرحمن يونس:
أثار إعلان اللجنة الوطنية التكنوقراطية لإدارة غزة فتح باب التسجيل للانتساب إلى جهاز الشرطة في القطاع موجة واسعة من النقاش السياسي، باعتباره أول اختبار عملي لقدرتها على الموازنة بين الشرعية الدولية التي اكتسبتها عبر مشاركتها في جلسة "مجلس السلام" في واشنطن، والشرعية الوطنية المرتبطة بتوافق داخلي حساس، ولا سيما في الملف الأمني. الخطوة التي قُدّمت في سياق تعزيز سيادة القانون وترسيخ الاستقرار خلال مرحلة انتقالية جاءت عقب مشاركة اللجنة في اجتماعات ما يُعرف بـ"مجلس السلام"، إذ سعت إلى تسويق نفسها إطاراً عملياً لإعادة تشغيل المؤسسات واستئناف الخدمات وتهيئة الأرضية لإعادة الإعمار. غير أن هذا الحراك الخارجي تزامن مع تساؤلات داخلية متصاعدة عن طبيعة الدور المطلوب من اللجنة وحدود استقلال قرارها.
5

اقتحام بن غفير وعراقيل الاحتلال... إعلان حرب ورسائل سياسية لعزل القدس عن محيطها

القدس المحتالة- غزة/ نور الدين صالح:
في مشهد يتكرر كل عام ويزداد حدّة في مواسم التوتر، اقتحم وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال المتطرف إيتمار بن غفير باحات المسجد الأقصى في الجمعة الأولى من شهر رمضان المبارك، وسط إجراءات عسكرية مشددة وقيود غير مسبوقة على وصول المصلين، في خطوة أثارت موجة غضب فلسطينية، واعتُبرت تصعيدًا سياسيًا وأمنيًا يتجاوز حدود الاستفزاز الديني إلى محاولة إعادة هندسة الواقع في القدس.
وأظهر مقطع فيديو اقتحام بن غفير منطقة باب المغاربة برفقة المفتش العام لشرطة الاحتلال داني ليفي وقائد شرطة الاحتلال في القدس أفشالوم بيليد، حيث أدلى أيضاً بتصريحات تحريضية ضد الفلسطينيين.
وفي وقت سابق، أعلنت ما تُسمى "المنطقة الوسطى" في جيش الاحتلال استعداداتها لأول صلاة جمعة في رمضان بالمسجد الأقصى، في ظل حالة من التوتر الشديد، حيث تسعى سلطات الاحتلال لفرض واقع
2

رمضان في خيمة النزوح... عائلة حلاوة على مائدة يغيب عنها المعيل

غزة/ جمال غيث:
تستقبل عائلة حلاوة شهر رمضان هذا العام في خيمة نزوح بجباليا البلد شمال قطاع غزة، بعد استشهاد معيلها خضر هاني حلاوة نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024، في حادثة غيّرت مسار الأسرة وأثقلت أيامها بأعباء الفقد والمسؤولية. وبين موائد إفطار متواضعة ومقاعد فارغة، تحاول الأسرة التكيّف مع
7

في خيمة النزوح... "أم عوني" تقاتل المرض لتحمي ثلاث يتيمات

غزة/ محمد حجازي:
تعيش الحاجة أم عوني ياسين (65 عاماً) في خيمة متهالكة داخل "مخيم الفارس" شمال غزة، ترعى ثلاث حفيدات يتيمات بعد استشهاد أبنائها الثلاثة في فترات متعاقبة، آخرهم خلال الحرب الجارية. وبين أمراض القلب والضغط والسكري، وحاجتها العاجلة لعملية جراحية في عينيها، تخوض السيدة الستينية معركة يومية للحفاظ على ما تبقى من عائلتها وسط ظروف نزوح قاسية وانعدام مقومات الحياة.
7

تنتزع بقايا صلاحيات السلطة الفلسطينية

خليلية لـ"فلسطين": القرارات الإسرائيلية هدفها الاستيلاء على 50% من مساحة الضفة

رام الله- غزة/ محمد عيد:
قال المختص في شؤون الاستيطان سهيل خليلية إن التعديلات والقرارات الإسرائيلية الجديدة من شأنها الاستيلاء على نحو 50 بالمئة من مساحة الضفة الغربية المحتلة لمصلحة حكومة الاحتلال والمستوطنين وتحويلها لاحقا لـ"السيادة الإسرائيلية".
ووصف خليلية القرارات الإسرائيلية الأخيرة بـ"الخطيرة" و"غير المسبوقة" التي تعني الانتقال من الاحتلال العسكري والاستيلاء على الأراضي تحت مسميات
2

دلياني: اقتحام كنيسة الزيارة اعتداء منظم يستهدف الوجود الفلسطيني في القدس

غزة- القدس المحتلة/ خاص فلسطين:
أكد رئيس التجمع الوطني المسيحي في الأراضي المقدسة، ديمتري دلياني، أن اقتحام كنيسة الزيارة في قرية عين كارم يشكل تصعيدا مباشرا
2

دلياني: اقتحام كنيسة الزيارة اعتداء منظم يستهدف الوجود الفلسطيني في القدس

غزة- القدس المحتلة/ خاص فلسطين:

أكد رئيس التجمع الوطني المسيحي في الأراضي المقدسة، ديمتري دلياني، أن اقتحام كنيسة الزيارة في قرية عين كارم يشكل تصعيدا مباشرا وخطيرا ضد الوجود الفلسطيني المسيحي في القدس، ويمثل استهدافا واضحا لمكان ديني ذي رمزية روحية وتاريخية عميقة.

ودعا دلياني في تصريح صحفي وصلت لصحيفة "فلسطين" نسخة عنه، الكنائس حول العالم إلى تحمل مسؤولياتها الأخلاقية والروحية تجاه ما تتعرض له المقدسات المسيحية في القدس وسائر الأرض المقدسة، مشددا على أن حماية دور العبادة واجب لا يقبل التأجيل.

وأشار إلى أن ما جرى في عين كارم يندرج ضمن سياق أوسع يستهدف الوجود الفلسطيني في المدينة بكل مكوناته الوطنية والدينية، محذرا من خطورة التعامل مع الاعتداءات باعتبارها أحداثا معزولة لا تعكس سياسة ممنهجة.

وأوضح أن الشعارات العنصرية التي خطت على الجدران تعكس خطابا استيطانيا متطرفا يسعى لفرض رواية أحادية بالقوة، ويستند إلى تصور استعماري يقصي أصحاب الأرض، في تجاهل متعمد لتاريخ القدس المتعدد وهويتها الجامعة.

وفي هذا السياق، أدان دلياني جريمة اقتحام مجموعة من المستوطنين الخميس الماضي لكنيسة الزيارة، وتدنيس جدرانها ومركبات الرهبان والعاملين بشعارات تحريضية، مؤكدا أن ما حدث يشكل انتهاكا صارخا لحرمة الأماكن المقدسة.

وطالب بتحرك دولي عاجل لتوفير حماية حقيقية للمواقع الدينية في القدس، ومساءلة المسؤولين عن هذه الاعتداءات المتكررة، استنادا إلى القوانين الدولية التي تكفل صون أماكن العبادة وضمان حرية الوصول إليها دون تهديد أو ترهيب.

وكان مستوطنون قد اقتحموا صباح الخميس كنيسة الزيارة في قرية عين كارم المهجرة بمدينة القدس المحتلة، وكتبوا شعارات عنصرية على جدرانها وعلى مركبات متواجدة قرب الكنيسة، في اعتداء يندرج ضمن سلسلة انتهاكات متكررة تستهدف المقدسات في المدينة.

اقتحام بن غفير وعراقيل الاحتلال... إعلان حرب ورسائل سياسية لعزل القدس عن محيطها

حسن خاطر

أمجد شهاب

القدس المحتالة- غزة/ نور الدين صالح:

في مشهد يتكرر كل عام ويزداد حدّة في مواسم التوتر، اقتحم وزير الأمن القومي في حكومة الاحتلال المتطرف إيتمار بن غفير باحات المسجد الأقصى في الجمعة الأولى من شهر رمضان المبارك، وسط إجراءات عسكرية مشددة وقيود غير مسبوقة على وصول المصلين، في خطوة أثارت موجة غضب فلسطينية، واعتُبرت تصعيدًا سياسيًا وأمنيًا يتجاوز حدود الاستفزاز الديني إلى محاولة إعادة هندسة الواقع في القدس.

وأظهر مقطع فيديو اقتحام بن غفير منطقة باب المغاربة برفقة المفتش العام لشرطة الاحتلال داني ليفي وقائد شرطة الاحتلال في القدس أفشالوم بيليد، حيث أدلى أيضاً بتصريحات تحريضية ضد الفلسطينيين.

وفي وقت سابق، أعلنت ما تُسمى "المنطقة الوسطى" في جيش الاحتلال استعداداتها لأول صلاة جمعة في رمضان بالمسجد الأقصى، في ظل حالة من التوتر الشديد، حيث تسعى سلطات الاحتلال لفرض واقع أمني جديد يضيق الخناق على وصول المصلين من محافظات الضفة الغربية الى مدينة القدس المحتلة.

إعلان حرب

يصف د. حسن خاطر رئيس مركز القدس الدولي، اقتحام بن غفير بأنه "قمة الاستفزاز"، مؤكدًا أن الهدف هو الاستمرار فيما يسميه "تدنيس الأقصى" خلال أكثر الشهور قداسة لدى المسلمين.

ويوضح خاطر لصحيفة "فلسطين"، أن بن غفير أجرى تغييرات في قيادة الشرطة لضمان تنفيذ تعليماته دون اعتراض وعمل على حشد أعداد كبيرة من القوات في القدس، ما حول المدينة إلى ما يشبه "ثكنة عسكرية"، مع إجراءات وصفها بأنها غير اعتيادية وقمعية بحق المصلين، من شيوخ ونساء وأطفال.

ويضيف أن الاحتلال لا يترك تعقيدًا إلا ويضعه في طريق من يريد الصلاة في الأقصى، معتبرًا أن السياسات المتبعة تتعامل مع المصلي الفلسطيني باعتباره تهديدًا أمنيًا، في محاولة لعزل الأقصى وإبقائه دون حضور بشري كثيف. ويحذر خاطر من أن الهدف النهائي هو فرض واقع مشابه لما حدث في الحرم الإبراهيمي في الخليل، حيث أدت الإجراءات الأمنية المشددة إلى تقليص أعداد المصلين بمرور الوقت. إلا أنه يؤكد أن هذا المخطط لم ينجح حتى الآن في الأقصى، بسبب وعي المقدسيين والفلسطينيين عمومًا بخطورة المرحلة.

ورغم القيود، شهدت الصلاة في الجمعة الأولى من رمضان حضورًا فاق التوقعات، حيث تجاوز عدد المصلين عشرات الآلاف، في وقت كانت تقديرات الاحتلال أقل بكثير. ويرى خاطر أن هذا الحضور شكّل صدمة لسلطات الاحتلال، ودفعها إلى تكثيف إجراءاتها الردعية بهدف ترهيب الناس ومنعهم من تكرار المشهد.

ويؤكد أن أي استهانة بحرمة رمضان والمقدسات قد تؤدي إلى ردة فعل عكسية، حيث يتحول الوصول إلى الأقصى إلى تحدٍّ جماعي، وشدّ للرحال رغم الحواجز.

ويشدد خاطر على أن الشارع الفلسطيني يمثل "صمام الأمان" في حماية الأقصى، معتبرًا أن الوعي الشعبي هو ما أفشل حتى الآن محاولات فرض واقع جديد. في المقابل، يعبر عن خيبة أمله من المواقف العربية الرسمية، التي يصفها بالهزيلة، مؤكدًا أن غياب موقف حازم شجع الاحتلال على التمادي.

رسائل داخلية

من جهته، يرى أمجد شهاب، رئيس أكاديمية الشهاب المقدسية، أن ما جرى لا يمكن فصله عن السياق السياسي الإسرائيلي، منبهاً إلى أن عام 2026 هو عام انتخابات إسرائيلية، وأن الاقتحام يحمل رسالة موجهة أساسًا للمعسكر اليميني القومي المتطرف.

ويقول شهاب لـ"فلسطين"، إن بن غفير يسعى إلى تسويق نفسه باعتباره الأكثر حزمًا في فرض "السيادة الإسرائيلية" على القدس، مشيرًا إلى أن الاقتحام يمثل اختبارًا لردود الفعل الفلسطينية والعربية والإسلامية.

"عادةً يقومون بالفعل أولًا ثم ينتظرون ردود الفعل، فإذا جاءت أقوى من المتوقع يجمدون الخطوة تكتيكيًا دون تغيير الهدف الاستراتيجي"، وفق شهاب.

وبحسب تقديره، فإن الهدف ليس فقط قياس مستوى الرد الفلسطيني محليًا، بل أيضًا اختبار الموقف الإقليمي والعالمي، تمهيدًا لتحديد سقف المضي في مخططات أوسع تتعلق بتغيير الوضع القائم في الأقصى.

ويشدد شهاب على أن الرسالة الأساسية التي يحاول بن غفير إيصالها هي أن الأقصى "تحت السيطرة الإسرائيلية"، وأن دخول المصلين وخروجهم يخضع لما يصفه بـ"مِنّة" من بن غفير، في توقيت بالغ الحساسية دينيًا وسياسيًا.

ويرى أن الاقتحام يترافق مع توجهات رسمية لتغيير الوضع القانوني والتاريخي القائم في الأقصى، بما في ذلك محاولة تقويض الوصاية الهاشمية الأردنية، عبر فرض واقع أمني جديد في باحاته.

قيود الأعمار

ولم تقتصر الإجراءات على الاقتحام، بل رافقتها قيود مشددة على دخول المصلين، شملت تحديد أعمار مرتفعة للسماح بالدخول، وتقليص عدد تصاريح أبناء الضفة الغربية إلى سقف لا يتجاوز عشرة آلاف مصل.

ويؤكد شهاب أن تحديد أعمار مرتفعة، خصوصًا بحق فئة الشباب، يهدف بالدرجة الأولى إلى تقليص أعداد الوافدين إلى الأقصى، مشيرًا إلى أن هذه السياسة تحمل بعدًا اقتصاديًا أيضًا. فشهر رمضان يمثل موسمًا رئيسيًا لتجار البلدة القديمة الذين ينتظرونه لتعويض خسائرهم المتراكمة نتيجة الحصار والإغلاقات المتكررة.

ويضيف أن منع مئات الآلاف من أبناء الضفة – الذين يتجاوز عددهم ثلاثة ملايين ونصف – من الوصول إلى القدس، يسهم في إضعاف الروابط الاجتماعية والوطنية بين القدس ومحيطها الفلسطيني.

ويرى أن محاولات فرض السيطرة الكاملة على باحات الأقصى تأتي ضمن مسار طويل يسعى إلى إنهاء الرمزية الوطنية والدينية للمدينة بالنسبة للفلسطينيين، وفرض رواية بديلة تُنهي الصراع من منظور إسرائيلي.

تنتزع بقايا صلاحيات السلطة الفلسطينية

خليلية لـ"فلسطين": القرارات الإسرائيلية هدفها الاستيلاء على 50% من مساحة الضفة

رام الله- غزة/ محمد عيد:

قال المختص في شؤون الاستيطان سهيل خليلية إن التعديلات والقرارات الإسرائيلية الجديدة من شأنها الاستيلاء على نحو 50 بالمئة من مساحة الضفة الغربية المحتلة لمصلحة حكومة الاحتلال والمستوطنين وتحويلها لاحقا لـ"السيادة الإسرائيلية".

ووصف خليلية القرارات الإسرائيلية الأخيرة بـ"الخطيرة" و"غير المسبوقة" التي تعني الانتقال من الاحتلال العسكري والاستيلاء على الأراضي تحت مسميات كـ"مناطق عسكرية مغلقة" أو "محميات طبيعية" أو "مناطق إطلاق نار" إلى الاستيلاء على هذه الأراضي عبر "أداة قانونية" وتحويل ذلك لوجود "إسرائيلي دائم" على الأراضي الفلسطينية.

وأوضح لصحيفة "فلسطين" أن الهدف الإسرائيلي من وراء ذلك خلق واقع احتلالي جديد وتحويل الاحتلال العسكري إلى "وجود مدني للمستوطنين" في الضفة الغربية المحتلة.

وفي خطوة غير مسبوقة، أقر المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر (الكابينت) قرارات تستهدف إحداث تغييرات في الواقع القانوني والمدني بالضفة الغربية المحتلة؛ بهدف تعزيز السيطرة عليها.

وتتيح هذه القرارات توسيع صلاحيات الرقابة والإنفاذ الإسرائيلي لتشمل مناطق مصنفة "أ" و"ب"، كما تتيح لسلطات الاحتلال تنفيذ عمليات هدم ومصادرة بحق ممتلكات فلسطينية حتى في مناطق تخضع إداريا وأمنيا للسلطة الفلسطينية.

وتطرق خليلية إلى قرار (الكابينت) بإلغاء العمل بالقانون الأردني الذي يمنع بيع أملاك الفلسطينيين لليهود، ورفع السرية عن سجلات الأراضي، مشيرا إلى أن القانون المذكور صدر عام 1953 وبموجبه يمنع بيع أراضي في الضفة الغربية إلا بعد الحصول على موافقات خاصة.

ولاحقا عدل "الحاكم العسكري الإسرائيلي" للضفة ذات القانون عام 1971 وسمح آنذاك للشركات الاستيطانية الحاصلة على الترخيص من "الإدارة المدنية الإسرائيلية" ومؤسسات وجمعيات تتبع لـ"الصندوق القومي اليهودي" بتسجيل أراضي في الضفة تحت مسميات مختلفة.

وذكر أن نحو 75 ألف دونم مسجلة بأسماء الشركات الاستيطانية و"الصندوق القومي اليهودي"، لكن الجديد بحسب خليلية أن التعديل الإسرائيلي لهذه القرارات: يسمح للمستوطنين بتسجيل الأراضي بأسماءهم وهذا من شأنه أن يفتح المجال لصفقات تزوير للاستيلاء على مساحات شاسعة من أراضي الضفة.

وأشار إلى أن رفع السرية عن ملكيات الأراضي سيتيح عمليات تزوير لآلاف الدونمات وأغلبها في مناطق "ج" لمواطنين وافتهم المنية وبالتالي ستتحول الملكيات لعشرات أو مئات الورثة وهنا "تسهل عمليات التزوير والاستملاك بالمنطق الإسرائيلي" أو في أفضل الحالات "المساومة على هذه الملكية".

يذكر أن عملية التسجيل تحت الاحتلال تتطلب إثباتات معقدة من العهود السابقة وسجلات إرث وخرائط مساحية مكلفة وصعبة الاستخراج منذ العهدين العثماني ثم البريطاني وأخيرا الأردني ما يهدد الكثير من أراضي الضفة.

ومن ضمن حزمة القرارات الإسرائيلية، قرار (الكابينت) أن تتولى "الإدارة المدنية الإسرائيلية" صلاحيات الترخيص والبناء في الحرم الإبراهيمي ومحيط المستوطنة في مدينة الخليل. واستدل باتفاق الخليل يناير/كانون الثاني 1997، الذي ينص على أن صلاحيات التخطيط والبناء في الخليل تعود لبلدية الخليل الفلسطينية، وبالتالي فإن التعديل الإسرائيلي يستهدف المنطقة المعروفة بـ H2.

وبموجب الاتفاقية بين السلطة وحكومة الاحتلال تم تقسيم المدينة الى منطقتين: منطقة H1 وتشكل 80% من المساحة الكلية لمدينة الخليل ويسكن فيها حوالي 115,000 فلسطيني، وضع هذا القسم تحت السيطرة الفلسطينية الكاملة.

ومنطقة H2، ويسكن فيها حوالي 35,000 فلسطيني وحوالي 500 مستوطن اسرائيلي، بقيت هذه المنطقة تحت السيطرة الأمنية الاسرائيلية بينما نقلت الصلاحيات المدنية للسلطة الفلسطينية.

وذكر أن القرار الإسرائيلي الجديد يخالف الاتفاقية المذكورة ويستهدف المنطقة H2 التي تتبع بلدية الخليل ونقلها للسيطرة الإسرائيلية مدعومة بعمليات شراء وتزوير العقارات والملكيات.

وفيما يتعلق بقرار (الكابينت) بدء تسجيل أراض بالضفة الغربية المحتلة كـ"أملاك دولة" أو (أملاك غائبين)، ذكر المختص في شؤون الاستيطان أن ذلك يعني "كل أرض في المنطقة ج لا يستطيع فلسطيني إثبات ملكيته لها ستسجلها (إسرائيل) باسمها".

ووصف ذلك بمثابة "شروط تعجيزية" و"شبه مستحيلة" على الفلسطيني لإثبات ملكيته في أراضي "ج" التي تسيطر عليها (إسرائيل) منذ اتفاق "أوسلو" عام 1993.

وأضاف أن تلك الأراضي الشاسعة تشكل نحول 25 بالمئة من مساحة الضفة، وإلى جانب ذلك تحاول (إسرائيل) تسجيل قرابة 20 – 25 بالمئة من تلك الأراضي في (ج) لـ"أملاك دولة" وصولا للاستيلاء على 50 بالمئة من مساحة الضفة الإجمالية.

وأضاف: حكومة الاحتلال ودوائرها القانونية تعلم يقينا أن الفلسطيني لا يستطيع إثبات ملكيته أو استخدامه الدائم لهذه الأراضي؛ لأن الاحتلال مهد لذلك منذ سنوات طويلة عبر السيطرة عليها تحت مسميات "مناطق عسكرية مغلقة" أو "مناطق إطلاق نار" وغيرهما من الأسماء.

وبالتالي، خلص إلى أن الهدف الإسرائيلي الحقيقي من وراء التعديلات والقرارات الجديدة هو السيطرة على نحو 50 بالمئة من أراضي الضفة الغربية وتحويلها لـ"أراضي دولة" ثم تسريبها لـ"مجلس المستوطنات" لتوسيع الاستيطان.

ورغم ضحالة موقف السلطة الفلسطينية، إلا أن هذه القرارات تضعها أمام "خيارات ضيقة" ولا سيما أنها تشكل "انقلابا" على جميع اتفاقيات التسوية "أوسلو" و"الخليل" وكذلك "انقلابا" على جميع القوانين والمواثيق الدولية.

وذكر خليلية أن هذه القرارات من شأنها نزع "آخر صلاحيات السلطة" الإدارية في المناطق "أ" و"ب"، لتبقى تلك الصلاحيات "حبرا على ورق".

وتحصر الاتفاقية عمليات تسجيل الأراضي بالنسبة للسلطة في المناطق "أ" و"ب"، بينما تمنعها في المنطقة "ج".

ولذلك، أكد المحلل السياسي أن الأمر يتطلب من السلطة إعادة النظر في اتفاقيات "أوسلو" و"الخليل"، وكذلك تقع مسؤولية على المؤسسات الأممية والدولية بإلزام (إسرائيل) بالاتفاقيات والمعاهدات.

وبشكل متكرر، يتعهد وزراء إسرائيليون بإلغاء اتفاقية "أوسلو" وتفكيك السلطة الفلسطينية، وفرض سيادة إسرائيلية كاملة على الضفة الغربية.

وبموجب "أوسلو" أنشئت السلطة الفلسطينية وتم تقسيم الضفة الغربية إلى مناطق "أ" و"ب" حيث تتولى السلطة المسؤولية الأمنية في مناطق "أ" والمسؤولية المدنية في منطقتي "ب" و"ج".

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007
المقر الرئيسي: غزة - شارع الوحدة
مفترق ضبيط - برج الجوهرة - الطابق الثالث
مركز خدمات الجمهور
غزة - شارع الثورة - عمارة الأمراء
1700900800
2885990
00970597308096
WWW.FELESTEEN.PS
بريد عام info@felesteen.ps
أخبار edit@felesteen.ps
Fax : 2886127
إعلانات adv@felesteen.ps
Fax : 2886285
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
يومية- سياسية- شاملة
تأسست في الثالث من آيار2007

"قوى رام الله" تدعو لوحدة ميدانية كفاحية في مواجهة مخططات الاحتلال

رام الله/ فلسطين:

شددت القوى الوطنية والإسلامية في محافظة رام الله والبيرة، وسط الضفة الغربية المحتلة، على أهمية "استنهاض" عوامل المنعة والتلاحم الداخلي لإفشال مخططات الاحتلال في نهب الأرض والاستيلاء عليها.

ونددت "قوى رام الله" في بيان لها أمس، بسلسلة الإجراءات والقوانين العنصرية لحكومة الاحتلال المتطرفة. مؤكدة أنها تستهدف تطهير الأرض عرقيا وتهجير الشعب الفلسطيني.

وقالت إن إرادة شعبنا السياسية والشعبية وتكاملها من شأنها منع تنفيذ المخطط الاحتلالي عبر وحدة كفاحية ميدانية تصون التضحيات التي قدمها الشعب الفلسطيني على مدار عقود طويلة.

وتابعت: "المعارك التي خاضها ويخوضها الفلسطينيون اليوم تتطلب توحيد الجميع في مرحلة بالغة الخطورة تهدف من خلالها الحركة الصهيونية لتصفية القضية الفلسطينية الوطنية بدعم مباشر وواضح وشراكة مع الإدارة الأميركية".

ورأت أن محاولات "سلخ" قطاع غزة عن الضفة الغربية تحت مسميات ولجان وهيئات شكلية هو نتاج هذه المخططات الرامية للإجهاز على الحقوق الوطنية الفلسطينية برعاية "مجلس السلام" ورئيسه دونالد ترمب.

ورفضت القوى الفلسطينية، المسّ بوحدة التمثيل الوطني "تحت أي حجج كانت". داعية إلى أهمية الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها إطار جبهوي واسع يمثل الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجده.

ولفتت النظر إلى رفضها تحويل الحقوق الفلسطينية إلى قضايا إنسانية، وأوهام دعم اقتصادي. مطالبة بـ "خطوات جدية ملموسة" للتصدي لمحاولات القفز عن الهيئات الشرعية للشعب الفلسطيني وتجاوز دورها.

وجاء في البيان: "ما يجري من عدوان يومي يمثل نقلة نوعية غير مسبوقة في حجم ودور عصابات التطرف من قطعان المستوطنين الذين يعيثون خرابا في أرضنا وبلداتنا وقرانا".

وأضافت: "ما يجري في قرى رام الله والبيرة مخطط غاشم لإجباره الشعب الفلسطيني على مغادرة أرضه في ذات الوقت الذي يجري استهداف وإنهاء حق العودة وتفكيك وكالة الأونروا".

وذكرت أن ما يجري في القدس وفي شهر رمضان المبارك من منع الحركة والعبادة والتنقل، والاعتداء على المواطنين ومنعهم من الدخول للمسجد الأقصى يأتي ضمن عزل القدس عن محيطها.

وأشارت إلى أن إقرار قانون إعدام الأسرى وارتفاع منسوب القمع والتعذيب والإهمال الطبي "حملة مسعورة واستهداف مباشر لأبسط الحقوق التي تكفلها الأعراف والمواثيق الدولية".

وطالبت "قوى رام الله"، الأمم المتحدة ومؤسساتها العمل على وقف التعديات الجسيمة التي تمارسها دولة الاحتلال على شعبنا وتوفير الحماية الدولية فورًا، واتخاذ خطوات فعلية لإنفاذ القانون الدولي فيما يتعلق بجرائم الاحتلال.

ونبهت إلى ضرورة تحمل المؤسسات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص المسؤولية تجاه الفئات الهشة والأسر المتعففة، وتقديم كل أشكال الدعم والإسناد لبقاء المواطن فوق أرضه ودعم التجمعات البدوية.

وأكملت: "الأوضاع الصعبة التي يعيشها الشعب الفلسطيني ستقود حتمًا إلى المزيد من التحدي والإصرار على المواجهة والرسوخ فوق الأرض الفلسطينية، ستقود لنتيجة حتمية بزوال الاحتلال".

تصاعد اعتداءات المستوطنين شمال رام الله ونابلس... إصابات ونزوح قسري لعائلات بدوية

رام الله/ فلسطين:

شهدت مناطق متفرقة في الضفة الغربية، مساء أمس، سلسلة اعتداءات نفذها مستوطنون وقوات الاحتلال الإسرائيلي، أسفرت عن إصابات بين المواطنين، وإحراق غرفة سكنية، إلى جانب نزوح قسري لعائلات بدوية شمال شرق رام الله، مع تصاعد التوتر الميداني.

ففي قرية المغير شرق رام الله، أصيب شاب فلسطيني برصاص حي أطلقه مستوطنون خلال هجوم استهدف عائلات في منطقة عزب أبو همام "تجمع الخلايل"، أثناء تصدي الأهالي لاعتداء طال منازل المواطنين ونساءً وأطفالاً في المنطقة.

وأفاد شهود عيان بأن الهجوم تركز على منازل عائلة أبو همام، حيث أقدم المستوطنون على ترويع السكان ومصادرة هواتفهم المحمولة، فيما بقيت نساء وأطفال محتجزين داخل العزبة، وسط إطلاق نار باتجاه كل من حاول الوصول إليهم. كما أضرم المستوطنون النار في إحدى الغرف بالمكان.

وذكرت مصادر محلية أن قوات الاحتلال وفرت الحماية للمستوطنين خلال تنفيذ الاعتداء، وأطلقت قنابل الغاز المسيل للدموع وقنابل الصوت تجاه المواطنين الذين حاولوا الدفاع عن منازلهم وممتلكاتهم.

وفي تطور متصل، اضطرت 11 عائلة بدوية، تضم نحو 50 فرداً من تجمع الخلايل، إلى تفكيك مساكنها والنزوح قسرياً من المنطقة، جراء تكرار الاعتداءات وتصاعدها مؤخراً. وتشير المعطيات إلى أن هذه العائلات كانت قد نزحت قبل نحو ثلاث سنوات من منطقة عين سامية بفعل اعتداءات مماثلة، لتواجه اليوم موجة تهجير جديدة دون وجهة بديلة واضحة.

وتعيش قرية المغير حالة من التوتر منذ أيام، مع إغلاق مداخلها الرئيسية، وتعرض المزارعين ومركبات المواطنين للرشق بالحجارة وإطلاق النار بشكل متكرر، إضافة إلى تقارير عن قيام مستوطنين برعي أغنامهم في أراضي المواطنين وإتلاف محاصيل زراعية تحت حماية قوات الاحتلال.

وفي سياق متصل، أصيب شابان برصاص قوات الاحتلال خلال اقتحام مخيم الأمعري جنوب غرب رام الله، حيث اندلعت مواجهات عقب دخول قوات راجلة إلى أحياء المخيم وإطلاقها الرصاص الحي وقنابل الغاز.

وأعلنت جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني أن طواقمها تعاملت مع إصابتين بالرصاص الحي، إحداهما في الفخذ، وتم نقلهما إلى مشافي رام الله لاستكمال العلاج.

كما أصيب طفل (14 عاماً) برصاص الاحتلال في القدم، خلال مواجهات اندلعت في بلدة بيت فوريك شرقي نابلس، عقب اقتحام مستوطنين من مستوطنة "إيتمار" حي الضباط في البلدة. وأفاد شهود بأن قوات الاحتلال اقتحمت الحي وأطلقت الرصاص الحي، فيما اعتدى الجنود بالضرب على عدد من الشبان بعد اعتقالهم، وهاجموا مركبة المواطن محمد الشولي وحطموها وأطلقوا النار باتجاهها.

وتأتي هذه التطورات في ظل تصاعد اعتداءات المستوطنين في مناطق متفرقة من الضفة الغربية، وسط اتهامات لقوات الاحتلال بتوفير الحماية لهم خلال تنفيذ الهجمات ضد المواطنين وممتلكاتهم.

د. فايز أبو شمالة

هل سيذهب رجال الشرطة في غزة إلى بيوتهم؟

وفق معرفتي الشخصية لرئيس لجنة التكنوقراط د. علي شعث ولبعض أعضاء اللجنة؛ أكاد أن أجزم أنهم الممثل الرسمي والشرعي لرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وما دون ذلك هراء.

أن تكون اللجنة ممثلة للسلطة الفلسطينية، لا يمنع أن تتعامل مع أبناء قطاع غزة على قدم المساواة، فلا داعي للتمزق الحزبي، والاستثناء التنظيمي، الذي راح يطل برأسه قبل أن تبدأ اللجنة عملها في غزة، ولعل أبشع صور التفرقة العنصرية في غزة، الإعلان عن تشكيل جهاز شرطة جديد في غزة.

لقد بدأ فعلياً التسجيل لجهاز الشرطة الجديد الذي ستشكله لجنة التكنوقراط، وبدأ شباب غزة العاطلين عن العمل في التدفق للسبق وتسجيل أسمائهم، وبدأت التدخلات والواسطة من اليوم، لتسجيل الأسماء، فالناس بحاجة إلى عمل، وبحاجة إلى دخل، وهذه فرصة جيدة لمن يستطيع أن يسجل اسمه للتدرب ضمن الشرطة الجديدة، وبراتب من أموال الجباية التي جمعها ترامب.

الإعلان عن فتح باب التسجيل للشرطة الفلسطينية في غزة خبر مزعج، وخبر غير سعيد لأكثر من عشرة آلاف شرطي فلسطيني يقومون بواجبهم الشرطي في غزة، رجال خدموا تحت القصف الإسرائيلي، وقدموا الشهداء، رجال خدموا بالجوع ودون رواتب، رجال خدموا الوطن وهم موجوعون، وحافظوا على الأمن في أقصى الظروف، وما وهنت عزائمهم، فهل هذه مكافأة نهاية الإخلاص والوفاء للوطن؟

وبماذا يختلف الفلسطيني الذي يسجل اسمه اليوم لجهاز الشرطة عن الفلسطيني الذي يخدم اليوم في جهاز الشرطة؟ لقد خضعوا لتدريبات شرطية قاسية، ودرسوا في الأكاديمية الشرطية سواء في غزة أو في قطر، وحصلوا على خبرة كبيرة في مجال عملهم، ومعظمهم مجرد من الانتماء إلا لفلسطين. وعلى مدار عشرين سنة، اقتصر عمل الشرطة على ملاحقة الجريمة بغض النظر عن المجرم، والشرطة مهمتها تطبيق القانون، وتعتقل المتهم وفق قرار النيابة دون الالتفات للاسم أو الشخصية أو المكانة أو التنظيم. الشرطة جهاز تنفيذي وليس جهازاً سياسياً، ومن الخطيئة أن يُستثنوا ويخرجوا من الخدمة التي لا تقل وحشية عن إخراجهم من دينهم ووطنهم ومعتقدهم، والإلقاء بهم إلى البطالة، استجابة لضغوط العدو.

الواجب الوطني يقضي بأن تقول لجنة التكنوقراط: لا للضغوط الخارجية، نحن لا نمثل تنظيماً، ولا نمثل حزبًا، ولا نمثل منطقة، ولا قبيلة ولا عصبية لنا، نحن نمثل كل الشعب العربي الفلسطيني في غزة، على الرغم من تعدد الانتماءات والولاءات، وهذا هو الشرط الأهم لنجاح عمل لجنة التكنوقراط.

ما ينطبق على جهاز الشرطة سينطبق على ذوي الوظائف المدنية، ومن المأساة أن نجد مئات المديرين العامين والمديرين خارج وظيفتهم بعد شهر من اليوم. هذه قضايا مركزية يجب الانتباه لها، والتعاون الوطني لحلها.

تصعيد متواصل في غزة: شهيدان و4 إصابات برصاص وقصف الاحتلال

غزة/ فلسطين:

استشهد مواطنان وأصيب أربعة آخرون، بينهم سيدة، أمس، في سلسلة اعتداءات إسرائيلية متفرقة على قطاع غزة، في ظل استمرار خروقات اتفاق وقف إطلاق النار وتصاعد عمليات القصف وإطلاق النار في عدة مناطق.

وأفاد مصادر طبية لـ"فلسطين" أن مواطنًا استشهد جراء إلقاء طائرة مُسيّرة إسرائيلية من نوع "كواد كابتر" قنبلة عليه في مخيم جباليا شمالي القطاع. كما استشهد المواطن أسامة أحمد عبد العزيز النجار (46 عامًا) إثر قصف من مسيّرة إسرائيلية استهدف منطقة قيزان النجار جنوبي مدينة خان يونس.

وفي مدينة غزة، أُصيبت المواطنة سعاد الحداد (23 عامًا) برصاصة في الرقبة أطلقها جيش الاحتلال قرب كنيسة دير اللاتين شرقي المدينة. كما أصيب ثلاثة مواطنين برصاص الاحتلال في نهاية شارع عمر المختار شرقي غزة.

وشهدت مناطق عدة من القطاع، أمس، عمليات قصف وإطلاق نار، حيث أطلقت آليات الاحتلال النار شرقي خان يونس وشمالي مدينة غزة، فيما قصفت المدفعية حي التفاح شمال شرقي غزة. كما شنت طائرات الاحتلال غارة جوية ثانية شرقي خان يونس، بالتزامن مع إطلاق زوارق حربية إسرائيلية النار بكثافة في بحر المدينة.

وكان جيش الاحتلال نفذ مساء أول من أمس، عملية نسف شرقي مدينة غزة، فيما استمر في تنفيذ عمليات نسف شرقي خان يونس.

من جانبها، أعلنت وزارة الصحة في غزة وصول شهيد جديد و10 إصابات إلى مستشفيات القطاع خلال الـ48 ساعة الماضية، مشيرة إلى أن عددًا من الضحايا ما زالوا تحت الركام وفي الطرقات، في ظل عجز طواقم الإسعاف والدفاع المدني عن الوصول إليهم.

وأوضحت الوزارة أن إجمالي الشهداء منذ وقف إطلاق النار في 11 تشرين الأول/أكتوبر الماضي بلغ 612 شهيدًا، إضافة إلى 1,640 إصابة و726 حالة انتشال. فيما ارتفعت الحصيلة التراكمية منذ بدء العدوان في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 إلى 72,070 شهيدًا و171,738 مصابًا، معظمهم من الأطفال والنساء.

ويأتي ذلك في وقت تتواصل فيه خروقات اتفاق وقف إطلاق النار بين حركة حماس و"إسرائيل"، والذي دخل حيز التنفيذ في 10 تشرين الأول/أكتوبر الماضي، منهياً حربًا مدمرة استمرت لأشهر وخلفت عشرات آلاف الضحايا ودمارًا واسعًا في مختلف أنحاء القطاع.

تحت أنظار «مجلس السلام»... الاحتـلال يصعّـد جرائمـه ويكثّف نسف المنازل في غزة

غزة/ جمال غيث:

في الوقت الذي انعقد فيه اجتماع ما يُعرف بـ"مجلس السلام"، الخميس الماضي، في معهد السلام الأميركي بواشنطن، لبحث ترتيبات إعادة إعمار قطاع غزة، صعّد الاحتلال الإسرائيلي من وتيرة خروقاته الميدانية، في مشهد يعكس استهتاراً واضحاً بالقرارات الدولية وباتفاق وقف إطلاق النار، ويثير تساؤلات بشأن دلالات هذا التصعيد المتزامن مع اجتماعات يفترض أن تبحث سبل التهدئة والاستقرار.

ففي اليوم الـ134 من سريان اتفاق وقف إطلاق النار، واصل جيش الاحتلال عملياته العسكرية في مناطق متفرقة من القطاع، ما أسفر خلال الساعات الأربع والعشرين الماضية عن استشهاد مواطنين؛ أحدهما في بيت لاهيا شمال القطاع، والآخر جنوب مدينة غزة، إضافة إلى إصابة عدد من المواطنين جراء القصف وإطلاق النار.

وشهد حي التفاح شرق مدينة غزة عمليات نسف لمبانٍ سكنية، تزامنت مع قصف مدفعي مكثف وإطلاق نار شمال حي الشجاعية وشرق جباليا. كما شنّت طائرات الاحتلال، فجر السبت، غارات متكررة على أهداف شرق خان يونس، بالتوازي مع تفجير منازل في القرى الشرقية للمدينة، فيما أطلقت الزوارق الحربية الإسرائيلية نيرانها بكثافة في بحر خان يونس، مستهدفة الصيادين ومصادر رزقهم.

ووفق المعطيات المتاحة، بلغ إجمالي عدد الشهداء منذ إعلان وقف إطلاق النار في 11 أكتوبر 611 شهيداً، إضافة إلى 1630 إصابة و726 حالة انتشال. أما منذ بدء حرب الإبادة على القطاع في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2023، فقد ارتفع عدد الشهداء إلى 72,069 شهيداً، و171,728 مصاباً، في حصيلة تعكس حجم الكارثة الإنسانية المتواصلة.

رسائل سياسية

واعتبر المختص في الشؤون السياسية عادل شديد أن تكثيف عمليات الهدم ونسف المربعات السكنية في غزة لا يمكن فصله عن سياسة ممنهجة بدأها الاحتلال منذ السابع من أكتوبر 2023، واستمر في تطبيقها بمستويات متفاوتة خلال مراحل الحرب.

وأوضح شديد لصحيفة "فلسطين" أن استمرار عمليات التدمير بالتزامن مع انعقاد "مجلس السلام" يشير إلى أن الاحتلال لا يتعامل مع هذه الاجتماعات بوصفها مرجعية ملزمة، بل كغطاء سياسي يتيح له فرض وقائع ميدانية جديدة، خصوصاً في ما يتعلق بسياسات الهدم والتهجير. وأضاف أن غياب إدانة أميركية واضحة لعمليات النسف يعزز الاعتقاد بوجود توافق ضمني يسمح بمواصلة هذه السياسات.

ويرى شديد أن أهداف الاحتلال تتجاوز الاعتبارات العسكرية المباشرة، لتصب في إطار الضغط نحو دفع السكان إلى الهجرة القسرية، وخلق واقع معيشي قاسٍ يضعف صمودهم، مؤكداً في المقابل أنّ تمسك الفلسطينيين بأرضهم يعكس عمق الانتماء رغم حجم الدمار.

انتهاكات للقانون الدولي

من جانبه، قال الخبير في القانون الدولي الدكتور نافذ المدهون إن عمليات الهدم والترحيل واستهداف المدنيين والمؤسسات الاقتصادية والصناعية تمثل انتهاكاً صارخاً لقواعد القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

وأضاف المدهون لـ"فلسطين" أن تكثيف التدمير في ظل انعقاد "مجلس السلام" يحمل رسالة تحدٍّ واضحة للمجتمع الدولي، ويؤكد أن الاحتلال لا يعترف بمرجعية القانون الدولي، مستفيداً من غياب آليات مساءلة فاعلة.

وأشار إلى أن المؤسسات القضائية الدولية، بما فيها المحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، تمتلك الأطر القانونية اللازمة للمحاسبة، إلا أن الضغوط السياسية تعيق تفعيل هذه المسارات.

دعوات لموقف حازم

في ضوء هذا التصعيد، تتعالى الدعوات إلى الأطراف المشاركة في "مجلس السلام" لتحمّل مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية، واتخاذ موقف واضح وملزم يضع حداً للخروقات المتكررة لاتفاق وقف إطلاق النار، ويضمن وقف عمليات الهدم والاستهداف المتواصل للمدنيين.

ويؤكد مراقبون أن أي حديث عن إعادة إعمار أو ترتيبات سياسية يفقد معناه في ظل استمرار القصف وتدمير المنازل، وأن الخطوة الأولى نحو الاستقرار تبدأ بوقف شامل للاعتداءات، وإيجاد آلية رقابة دولية فعالة تضمن احترام الاتفاقات ومحاسبة من ينتهكها.

وفي ظل المشهد الراهن، يبقى السؤال مطروحاً أمام المجتمع الدولي: هل ستظل الاجتماعات والبيانات إطاراً شكلياً، أم تتحول إلى أدوات ضغط حقيقية تُلزم الاحتلال بوقف اعتداءاته، وتحفظ ما تبقى من فرص الاستقرار والعدالة في قطاع غزة؟

شرق غزة... الحربُ لم تنتهِ بعد

غزة/ أدهم الشريف:

عندما يتسلل الصباح، يخرج إبراهيم يوسف (46 عامًا)، من مكان نزوحه المؤقت ليتفقد السماء الملبدة بالطائرات الحربية، في واحدة من أكثر المناطق خطرًا من جرَّاء الانتهاكات الإسرائيلية المستمرة في شرقي مدينة غزة.

يبدأ إبراهيم يومه بحذر شديد، ففي أي لحظة قد تُطلق آليات الاحتلال ومسيَّراته نيرانها القاتلة صوب المدنيين على أطراف حي الشجاعية، حيث تتناثر خيام الإيواء، وتتجلى آثار الحرب على المنازل المدمرة.

يقول بصوت خافت: "هنا نعيش حربًا يومية، الطائرات والأبراج العسكرية تراقب المنطقة على مدار الساعة".

على الرغم من وقف إطلاق النار، الذي أوقف جزئيًا حرب الإبادة الإسرائيلية ضد سكان القطاع الساحلي، لم يهدأ شرق غزة بعد، وكأن الاتفاق الذي دخل حيز التنفيذ يوم 10 أكتوبر/ تشرين الأول 2025، لم يشمل تلك المناطق مطلقًا.

وخلال زيارة ميدانية قامت بها صحيفة "فلسطين" لأطراف حي الشجاعية، وتحديدًا قرب المتنزه الواقع في نهاية شارع عمر المختار، وعندما التقى عددًا من المواطنين هناك، ظهرت على حين غرَّة مُسيَّرة حربية من نوع "كواد كابتر"، وبدأت بإطلاق نيرانها بكثافة مستهدفة كل شيء، الحجر والبشر.

كانت الرصاصات تسقط على الإسفلت وتنطلق منه شرارة، وأخرى اصطدمت بجدران إسمنتية واخترقتها بعنف.

لم يعد هذا المشهد عابرًا في حياة سكان المنطقة والنازحين هناك، بل واقعًا مأساويًا يعيشونه بشكل يومي؛ مُسيَّرات حربية على علوٍ منخفض، ورصاص ينطلق باستمرار، ورعب في صفوف النازحين، لاسيما الساكنين تحت أسقف الخيام الهشَّة، وفي مبانٍ مكشوفة بسبب الدمار الذي ألحقته آلة الحرب الإسرائيلية بها.

يضيف إبراهيم لـ"فلسطين": "حياتنا صارت كابوسًا لا يُطاق، لم نعد قادرين على التحمل أكثر، الرصاص يرتطم بالإسفلت وما تبقى من جدران، ولا نستطيع فعل شيء".

يتساءل: "أين وقف النار الذي يتحدثون عنه؟ إنه وقف فقط على الورق".

هذا الرجل، الذي يُعيل زوجته وأبنائه الأربعة، أكبرهم إسلام (11 عامًا)، دمَّر جيش الاحتلال منزله بحي الشجاعية في خِضم الحرب، ليس ذلك فحسب، بل إنه لم يعد بإمكانه الوصول إلى منطقة سكنه القريبة من تلِّة المنطار بحي الشجاعية، والتي حوَّلها جيش الاحتلال، ومساحات واسعة أخرى محيطة بها، إلى موقع عسكري مرتفع، مُجهز بوسائل المراقبة والأضواء الليلية، ويرصد عبره كل حركة في المنطقة.

من بعيد، يظهر في الموقع آليات وجرافات تعمل على توسعته باستمرار وزيادة ارتفاعه، وتدشين وسائل عسكرية جديدة فيه.

كان إبراهيم ينظر إلى الموقع بيأس تجلّى على وجهه قبل أن يقول: "إنهم (قوات الاحتلال) يجهزون الموقع للمكوث طويلًا؛ لا أعرف إن كنت سأعود إلى الشجاعية أم لا؟"

وصار هذا الحي واقعًا خلف ما يسمى بـ"الخط الأصفر"، الذي يُسيطر جيش الاحتلال بواسطته على أكثر من نصف مساحة قطاع غزة. ما إن يحاول أحد الاقتراب من مكعباته الصفراء، سرعان ما تطلق المسَّيرات والطائرات الحربية والأبراج العسكرية المرتفعة نيرانها بكثافة قاتلة.

أما حي الشجاعية، أحد أكبر أحياء المدينة وأكثرها اكتظاظًا بالسكان، فيبدو من بعيد كمساحة واسعة من الركام بعدما سوَّى جيش الاحتلال غالبية مربعاته السكنية بالأرض، جرَّاء عمليات النسف التي لم تتوقف حتى بعد سريان وقف إطلاق النار.

هناك، لم تقتصر الحرب على الانتهاكات الإسرائيلية، إذ يرافقها أعمال عدوانية تقوم بها مليشيات العملاء العاملة بغطاء كامل من الاحتلال، والتي صارت في نظر المواطنين وجهًا آخر للحرب.

يشير إبراهيم إلى أن هذه المليشيات، وقبل أيام قليلة، أقدمت على اختطاف مواطن من عائلة الجعبري وأعدمته بدم بارد خارج حدود "الخط الأصفر".

وهذا ما يخشاه المواطن شهاب أحمد (39 عامًا)، الذي حاول عدة مرات تفقدَ منزله في منطقة "الشعف" بحي الشجاعية، لكنه لم يتمكن من ذلك بفعل نيران الاحتلال، وحركة عناصر المليشيات المستمرة هناك.

يضيف شهاب لـ"فلسطين" أن "من يسلم من نيران الاحتلال قد لا يسلم من مليشيات العملاء.. الذهاب إلى الشجاعية يعني الموت".

يتابع، وبدا في حالة استياء شديد: "حاولت الوصول إلى منزلي المدمر عدة مرات لكن لم أستطع، فإطلاق النيران لا يتوقف، وأي حركة أو محاولة للاقتراب من المكعبات الصفراء، مُراقبة على مدار الساعة".

وفضَّل شهاب النزوح إلى غرب مدينة غزة مع زوجته وأبنائه الأربعة، منذ أن صار الوصول إلى الشجاعية محاولة يائسة محفوفة بالمخاطر.

وعن الموقع العسكري الذي أنشأه جيش الاحتلال على أنقاض المنازل المدمرة، تبدو الأحياء مكبَّرة تحت عدسات المُراقبة، ويصفه شهاب بأنه "عين لا تُغْمض".

أما النازحون على أطراف الحي المدمر فيرون في الموقع المُطل بارتفاعه على المدينة بأكملها تهديدًا عسكريًا دائمًا تطال نيرانه المدنيين، ويعيد إلى الأذهان بدايات الحرب الدموية.

بحلول المساء، حيث يخفت الضوء ويحل الظلام، يبدو القلق مضاعفًا لدى النازحين عند أطراف الشجاعية، فالمسيَّرات الحربية لا تفارق الأجواء، وكأن أزيزها يذكِّر السكان بأن السماء ليست لهم.

ورغم أن اتفاق وقف النار الذي أعلن عنه رئيس الإدارة الأمريكية شكَّل نهاية للإبادة الشاملة، فإن الشعور الشعبي هناك مختلف؛ فالحرب بالنسبة لهم لم تنتهِ بعد.

حين تصبح الكهرباء رفاهية... حياة سكان غزة تحت حكم المولدات

غزة/ عبد الله التركماني:

يعيش سكان قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر/تشرين الأول 2023 في ظلام شبه كامل، بعد تدمير محطة توليد الكهرباء الوحيدة وتعطل خطوط التغذية، ما أدى إلى انهيار المنظومة الرسمية للطاقة وانقطاع التيار بصورة تامة. ومع غياب أي مصدر منتظم للكهرباء، تحولت الأزمة من خلل خدمي إلى معاناة يومية تمس تفاصيل الحياة الأساسية، من الإضاءة وشحن الهواتف إلى تشغيل مضخات المياه وحفظ الطعام والأدوية.

في هذا الواقع، برزت المولدات الخاصة خيارا اضطراريا لا بديل عنه، إذ اضطر آلاف السكان للاشتراك بخطوط كهرباء توفرها شركات وأفراد مقابل رسوم مرتفعة وخدمة متذبذبة، لتغدو الكهرباء سلعة تُشترى بالقدرة المالية، لا حقاً متاحاً للجميع.

ووفق تقديرات شركة توزيع كهرباء غزة، خسر القطاع نحو 2.1 مليار كيلوواط/ساعة من الطاقة منذ توقف مصادر التغذية، فيما تجاوزت الخسائر الأولية في البنية التحتية 728 مليون دولار. وشمل الدمار أكثر من 70% من شبكات الكهرباء، ونحو 80% من الآليات والمركبات الفنية، وقرابة 90% من المخازن والمعدات، إضافة إلى أضرار جسيمة في المباني والمقار التشغيلية، ما تسبب بشلل شبه كامل في قدرة الجهات المختصة على إصلاح الأعطال أو إعادة تشغيل الشبكات.

ولا تعكس هذه الأرقام خسائر مادية فحسب، بل تشير إلى انهيار منظومة الطاقة الرسمية التي كانت تغذي المنازل والمرافق الحيوية، ما يجعل عودة التيار عبر القنوات التقليدية أمراً بالغ التعقيد في المدى القريب، ويفرض الاعتماد على بدائل طارئة نشأت في ظل الحرب والانهيار الشامل للبنية التحتية.

وأقرت شرطة الطاقة مؤخراً إجراءات لتنظيم عمل المولدات الكهربائية وتخفيف الأعباء عن المواطنين، شملت خفض رسوم الاشتراك بمقدار 50 شيقلاً بعد أن كانت تبلغ 180 شيقلاً، وربط سعر الكيلوواط بسعر السولار في السوق ليتغير تلقائياً وفق تكلفة الوقود، بهدف الحد من الاستغلال.

كما جرى الاتفاق على تزويد المساجد بالكهرباء خلال شهر رمضان، خاصة في أوقات الإفطار والسحور، إلى جانب إنارة بعض الشوارع والمفترقات والمساهمة في تشغيل آبار المياه، مع تأكيد استمرار المتابعة الميدانية لضمان الالتزام.

عبء مالي

في حي النصر غرب مدينة غزة، تحولت الكهرباء بالنسبة لمصطفى الحاج، وهو أب لخمسة أفراد، إلى عبء مالي دائم في ظل انعدام الدخل وارتفاع تكاليف المعيشة. يعتمد الحاج منذ أشهر على خط كهرباء من أحد المولدات الخاصة لتأمين الحد الأدنى من احتياجات أسرته.

يقول: "لم نعد نتحدث عن تشغيل ثلاجة أو غسالة، كل ما نريده ضوء في الليل وشحن الهواتف لنطمئن على أقاربنا". ويدفع نحو 20 شيقلاً للكيلوواط الواحد، فيما تتراوح فاتورته الشهرية بين 250 و300 شيقل، رغم أن استهلاكه يقتصر على الإضاءة وشحن هاتفين وتشغيل مروحة صغيرة.

ويضيف: "أدفع هذا المبلغ كي لا يعيش أطفالي في الظلام. الكهرباء أصبحت مثل الطعام... لا يمكن الاستغناء عنها مهما كان الثمن". ويشير إلى أنه اضطر أحياناً للاستدانة لتسديد الاشتراك، في ظل توقف دخله منذ بداية الحرب.

فوضى الأسعار وغياب العدالة

في حي المشتل غرب غزة، يشتكي عبد الكريم اشتيوي من "فوضى الأسعار وغياب العدالة" في خدمات المولدات، موضحاً أن شركة واحدة تتحكم بالخدمة داخل الحي دون بدائل حقيقية.

يقول: "الكهرباء هنا ليست خدمة بل نفوذ. من يملك المولد يملك القرار". ويدفع 20 شيقلاً للكيلوواط، مشيراً إلى أن الانقطاعات المفاجئة والمتكررة أتلفت أجهزة عدة، في ظل غياب جهة رقابية يمكن اللجوء إليها لتقديم شكوى.

شريان حيوي

من جهته، يؤكد عماد الخالدي، صاحب شركة لمولدات الطاقة غرب غزة، أن المولدات الخاصة أصبحت "شرياناً حيوياً" في ظل الانقطاع الكامل للتيار، مشيراً إلى أن العمل يجري في ظروف صعبة مع شح الوقود وارتفاع تكلفته، خاصة "السولار الصناعي" الأقل كفاءة والأعلى كلفة تشغيلية.

ويضيف أن الأعطال المتكررة وندرة قطع الغيار تزيد من التحديات، مؤكداً أن التكلفة التشغيلية مرتفعة جداً مقارنة بما يعتقده المواطنون.

بدوره، يوضح محمد ثابت، مدير العلاقات العامة والإعلام في شركة توزيع كهرباء غزة، أن الشركة لا تملك مولدات مماثلة لتلك التي يشغلها القطاع الخاص، لكنها قدمت ضمن خطط التعافي المبكر مقترحات لتوفير مولدات متنقلة لإنارة مراكز الإيواء وتشغيل آبار المياه.

ويشدد ثابت على أن تنظيم قطاع المولدات وتسعير خدماته يقع ضمن صلاحيات سلطة الطاقة الفلسطينية، مؤكداً أن الكهرباء حق أساسي من حقوق الإنسان، لأن "وجود الكهرباء يعني وجود المياه والصحة والتعليم والخدمات... وبدونها يتوقف كل شيء".

"التواصل الجماهيري": معبر رفح نقطة اختناق جديدة

غزة/ فلسطين:

طالبت لجنة التواصل الجماهيري والإصلاح، أمس، بإعادة تنظيم العمل في معبر رفح وفق آلية إنسانية واضحة وشفافة تضمن سرعة الإجراءات وتحفظ كرامة المسافرين.

وقالت اللجنة في بيان صحفي: إن الأوضاع القائمة على المعبر تمثل عنوانًا للإذلال والإهانة بحق أبناء الشعب الفلسطيني.

وأشارت إلى معطيات نشرها المكتب الإعلامي الحكومي في غزة، بشأن التلاعب بأعداد المسافرين والعائدين وعرقلة سفر المئات بينهم مرضى وجرحى.

وأكدت أن المشاهد اليومية على المعبر، من تضييق وإجراءات وصفتها بالتعسفية، تعكس واقعًا قاسيًا يتنافى مع القيم الإنسانية والمبادئ التي كفلتها القوانين والمواثيق الدولية.

وشددت على أن المعبر الذي يفترض أن يكون شريان حياة، تحول إلى نقطة اختناق جديدة تفاقم معاناة السكان. وأشارت إلى أن استمرار الوضع الحالي لا يمس بحرية التنقل فحسب، بل يطال كرامة الإنسان الفلسطيني، ويضاعف معاناة المجتمع الفلسطيني.

واعتبرت أن الآلية المتبعة تمثل وجهًا آخر من أوجه العدوان المفروض على قطاع غزة، في ظل الاعتداءات والترهيب التي يتعرض لهما بعض المسافرين.

ودعت اللجنة القيادة المصرية إلى الضغط من أجل انسحاب الاحتلال من المعبر بشكل كامل، مناشدة الجهات الوسيطة والضامنة للاتفاقات ذات الصلة للتحرك من أجل إلزامه بتنفيذ التزاماته تجاه المعبر.

وطالبت المؤسسات الحقوقية والإنسانية الدولية بتوثيق الانتهاكات والمعاناة اليومية التي يتعرض لها المواطنون على المعبر، والتحرك لضمان احترام حقوقهم الأساسية.

وشددت على أن أي آلية لا تراعي البعد الإنساني وتحفظ احترام المواطن الفلسطيني تُعد مرفوضة أخلاقيًا ووطنيًا، مؤكدة أن كرامة الإنسان تمثل خطًا أحمر لا يمكن المساس به.

ويواصل الاحتلال الإسرائيلي، انتهاك التفاهمات المعتمدة لتنظيم حركة السفر والعودة عبر المعبر البري جنوب قطاع غزة، عبر سياسات تضييق وممارسات اعتبرتها اللجنة مفرغة للاتفاق من مضمونه الإنساني.

ويُعد معبر رفح المنفذ البري الوحيد لأكثر من مليوني فلسطيني في قطاع غزة نحو العالم الخارجي، ويشكل شريانًا أساسيًا لسفر الفلسطينيين، إضافة إلى كونه المدخل الرئيسي لقوافل المساعدات الطبية والغذائية والوقود.

ويأتي ذلك في ظل خضوع المعبر منذ مطلع عام 2024 لسيطرة الاحتلال الإسرائيلي كاملة، بعد تعرض مرافقه لأضرار واسعة خلال العمليات العسكرية، ما أدى إلى تشديد القيود على حركة السفر وتفاقم الأزمة الإنسانية في القطاع.

"عشائر غزة": آلية فتح معبر رفح إعادة لهندسة الحصار

غزة/ فلسطين:

أعرب التجمع الوطني للقبائل والعشائر والعائلات الفلسطينية عن استنكاره للطريقة المتبعة في فتح وعمل معبر رفح البري، جنوبي قطاع غزة. معتبراً أنها تُحوّل المعبر لـ "بوابة سجن كبير"، بما يمس كرامة الوافدين والمغادرين.

وأكد التجمع في بيان صحفي أمس، أن تدخل الاحتلال الإسرائيلي في إجراءات التحقيق وانتشار مجموعات تابعة له على الطرق المؤدية إلى المعبر يعكس آلية إعادة تكريس الحصار.

وأشار إلى أن الهدف من هذه الآلية هو تخويف الفلسطينيين من العودة إلى أرضهم والإبقاء على واقع التهجير قائماً.

وأضاف أن ما يجري يمثل "إعادة هندسة لسياسة الحصار المفروضة على قطاع غزة"، ويؤكد أن القطاع ما يزال يعيش ذروة الحصار رغم التعهدات الدولية المتكررة.

وطالب التجمع، مصر بفرض الالتزام الكامل بفتح المعبر وفق ما تم الاتفاق عليه، وعدم السماح باستمرار هذه الآلية المهينة.

ودعا البعثة الأوروبية المعنية إلى القيام بالتزاماتها القانونية والأخلاقية، ومنع وجود قوات الاحتلال ومجموعاته في محيط المعبر.

ونبه إلى أن على مجلس السلام العالمي مسؤولية إلزام الاحتلال بتنفيذ التزاماته تجاه اتفاق وقف إطلاق النار، في ظل انتهاكاته اليومية لهذا الاتفاق، وعلى رأسها استمرار الحصار المفروض على قطاع غزة.

وطالب، الوسطاء الدوليين باتخاذ موقف واضح وصريح إزاء إجراءات الاحتلال التي تمثل خرقاً مباشراً لاتفاق وقف إطلاق النار واستمراراً لسياسة إغلاق معبر رفح.

ودعا التجمع أحرار العالم إلى التضامن مع الشعب الفلسطيني والضغط بكافة الوسائل الشعبية والقانونية الممكنة من أجل كسر الحصار وتمكين الفلسطينيين من حقهم في الحياة الكريمة والتنقل الآمن.

وأكد أن كرامة الشعب الفلسطيني ليست محل تفاوض، وأن حرية تنقله حق أصيل لا يجوز المساس به، مشدداً على استمرار صوت القبائل والعشائر والعائلات الفلسطينية عالياً دفاعاً عن هذا الحق حتى تحقيقه.

كما أكد المكتب الإعلامي الحكومي أن إجمالي المغادرين والعائدين يقدرون بنسبة التزام 31%، ما يعكس فجوة كبيرة بين الأعداد المقررة والتنفيذ الفعلي على الأرض، ويضاعف من معاناة آلاف المنتظرين على القوائم.

20 ألف جندي دولي في غزة...
قوة استقرار أم أداة ضغط؟ خبير عسكري يوضح

غزة/ علي البطة:

في لحظة لافتة، ظهر الجنرال الأميركي جاسبر جيفرز الخميس الفائت في ما يسمى (مجلس السلام) بواشنطن مرتديا بزته العسكرية، معلنا خطة نشر "قوة الاستقرار الدولية" في قطاع غزة. يثير هذا الظهور تساؤلات حول أهداف القوة الحقيقية، وما إذا كانت مجرد مراقبة أم أداة ضغط على الفلسطينيين، خصوصا في ظل حساسيات المشهد الأمني والسياسي في القطاع.

وأوضح جيفرز أن القوة ستنتشر في خمس محافظات، موزعة على لواء لكل قطاع: رفح مع إندونيسيا، خان يونس مع المغرب، الوسطى مع ألبانيا، غزة مع كازاخستان، والشمال مع كوسوفو.

ويرى الخبير في الشؤون العسكرية علي ناصر أن هذا التوزيع يوضح حجم المهمة وطبيعتها العملية على الأرض، ويضع المشهد تحت مراقبة دقيقة من جميع الأطراف المحلية والدولية.

وفي قراءاته لحجم القوة، يقول ناصر لصحيفة "فلسطين"، إن قوام القوة البالغ عشرين ألف جندي يعكس نية فرض سيطرة شاملة على الأرض، وليس مجرد وجود مراقب. ويضيف أن العدد الكبير والتوزيع المكثف قد يكون مقدمة لإعادة ترتيب المشهد الأمني والسياسي، مع التركيز على التحكم بسلوك الفصائل الفلسطينية وتحديد حدود نشاطها.

ويشدد الخبير العسكري، على أن غياب آليات واضحة لمساءلة (إسرائيل) مقابل الالتزامات المفروضة على الفلسطينيين قد يجعل القوة أداة ضغط سياسية وأمنية على الفلسطينيين، بدلا من دعم الاستقرار المدني، ما قد يحد من قدرة الفلسطينيين على اتخاذ قراراتهم بحرية.

ويؤكد ناصر أن اشتراط نزع سلاح فصائل المقاومة مقابل إعادة الإعمار يمثل نقطة حرجة، إذ قد يحول القوة الدولية من مهمة مراقبة إلى طرف مباشر في الصراع، ما يزيد احتمال مواجهة أو تصعيد في القطاع.

تأثير الانتشار على حرية الحركة

ويشير إلى أن تقسيم القطاع إلى خمسة لواءات عملياتية يتيح للقوة فرض وجود دائم ويقلل قدرة الفصائل على التحرك بحرية، ما يثير الشكوك حول هدف السيطرة أكثر من الاستقرار المدني.

ويرى ناصر أن تجربة اليونيفيل في لبنان وبعثة MINUSTAH في هايتي تثبت أن القوة الدولية غالبا ما تحقق استقرارا مؤقتا دون معالجة جذور الأزمة، وهو ما يثير القلق في غزة من تكرار التجربة.

ويضيف أن اتفاقيات أوسلو أعادت إنتاج واقع جزئي للسيطرة الإسرائيلية، وربما تعيد القوة الدولية في غزة نموذجا مماثلا تحت غطاء مؤسسي دولي، مما يقلل من استقلالية القرار الفلسطيني ويضع قيودا على ممارسة السيادة.

ويشدد على أن ظهور جيفرز بالبزة العسكرية في ما يسمى (مجلس السلام) يعكس رسالة مزدوجة: الجدية في تنفيذ المهام الأمنية، وتحذيرا ضمنيا للفصائل الفلسطينية. ويؤكد أن هذه الرمزية قد تستخدم للضغط السياسي والأمني أكثر من كونها دعما للاستقرار المدني.

ويشير الخبير إلى أن مشاركة خمس دول تمنح القوة غطاء دوليا، لكنها لا تضمن حيادها الكامل، خصوصا إذا طُلب منها المشاركة في مهام نزع السلاح أو فرض ترتيبات سياسية على الأرض.

هشاشة الاستقرار المحتمل

وفق ناصر، انتشار القوات المكثف لا يضمن استقرارا دائما ما لم تعالج جذور الأزمة، بما فيها الاحتلال ونزع سلاح الفصائل، وإلا ستبقى المهمة إدارة للأزمات وليست حلا دائما.

ويوضح أن تمكين الحكم المدني مرتبط بالسيطرة الأمنية الميدانية، ما قد يقيد استقلالية القرار الفلسطيني ويجعل أي تغيير في السياسات المحلية رهينا بموافقة القوة الدولية. مشيرا إلى موقف الفصائل، وفي مقدمتها حركة حماس، التي أبدت استعدادها للتعاون مع القوة، لكنها حذرت من أي محاولة لنزع أدوات القوة الفلسطينية، وهو تعبير عن توجس من أن تتحول القوة لأداة ضغط على المقاومة.

ويشدد ناصر على أن أي انزلاق للقوة نحو دور تنفيذي مباشر في نزع السلاح قد يؤدي إلى مواجهة مفتوحة، ويزيد احتمالات تصعيد داخلي يهدد الاستقرار المؤقت في غزة. موضحا أن القوة قد تتحول إلى أداة ضغط سياسية وأمنية إذا ارتبطت بمشاريع إعادة الإعمار، ما يحد من خيارات الفلسطينيين ويعيد إنتاج قيود مماثلة لتجارب سابقة، ما يثير مخاوف جدية حول الدور المستقبلي للقوة.

حدود التفويض والتنسيق المحلي

يشير ناصر إلى أن انتشار القوات في كل القطاع سيؤثر على الحركة اليومية للسكان، وقد يستغل لتقييد النشاط السياسي والعسكري الفلسطيني وفرض مراقبة مستمرة على المواطنين.

ويشدد على أن تفويض القوة لم يحدد بشكل واضح، خصوصا فيما يتعلق بمواجهة أي تصعيد من الاحتلال الإسرائيلي، ما يترك مساحة واسعة لتأويل مهامها وتحويلها إلى أداة تنفيذية.

ويتوقع أن يبقى تنسيق قدالقوة الدولية مع اللجنة الوطنية لإدارة غزة شكليا، ولا يضمن استقلالية القرار الفلسطيني أمام القوة الدولية، ما يعزز المخاوف من فرض سياسات خارجية على الأرض.

ويشير ناصر إلى أن تجارب القوات الدولية السابقة تؤكد أن أي قوة ترسل إلى مناطق النزاع لا تنجح إلا إذا كانت هناك إرادة سياسية حقيقية لإنهاء الصراع، وهو ما يبدو غائبا في الحالة الفلسطينية، ما يجعل الحذر واجبا.

ويحذر ناصر من أن توفر القوة الدولية غطاء سياسيا لمهام قد تكون أحادية الجانب، خصوصا إذا ربطت بملف إعادة الإعمار وفرض شروط على المقاومة، ما يضع الفلسطينيين في موقف ضعف أمام القرارات الدولية.

ويخلص ناصر إلى أن ظهور جيفرز بالبزة العسكرية لم يكن مجرد مشهد رمزي، بل إشارة إلى مرحلة جديدة قد تحمل مخاطر للفلسطينيين أكثر من فرص الاستقرار في غزة التي تعرضت لحرب إبادة غير مسبوقة في التاريخ الفلسطيني الحديث.

فتح باب الانتساب للشرطة يضع لجنة التكنوقراط أمام اختبار الشرعية

غزة/ عبد الرحمن يونس:

أثار إعلان اللجنة الوطنية التكنوقراطية لإدارة غزة فتح باب التسجيل للانتساب إلى جهاز الشرطة في القطاع موجة واسعة من النقاش السياسي، باعتباره أول اختبار عملي لقدرتها على الموازنة بين الشرعية الدولية التي اكتسبتها عبر مشاركتها في جلسة "مجلس السلام" في واشنطن، والشرعية الوطنية المرتبطة بتوافق داخلي حساس، ولا سيما في الملف الأمني.

الخطوة التي قُدّمت في سياق تعزيز سيادة القانون وترسيخ الاستقرار خلال مرحلة انتقالية جاءت عقب مشاركة اللجنة في اجتماعات ما يُعرف بـ"مجلس السلام"، إذ سعت إلى تسويق نفسها إطاراً عملياً لإعادة تشغيل المؤسسات واستئناف الخدمات وتهيئة الأرضية لإعادة الإعمار. غير أن هذا الحراك الخارجي تزامن مع تساؤلات داخلية متصاعدة عن طبيعة الدور المطلوب من اللجنة وحدود استقلال قرارها.

الكاتب والمحلل السياسي معين نعيم يرى أن الإشكالية تتجاوز شكل المجلس أو آلياته، لتلامس أزمة أعمق تتعلق بخلل النظام الدولي وعجز مؤسساته عن فرض قواعد القانون الدولي بصورة متوازنة.

ويشير لصحيفة "فلسطين" إلى أن أي مسار سياسي يُبنى في ظل هذا الخلل سيعكس، بالضرورة، اختلالاً في موازين القوى، حتى وإن حمل شعارات إعادة الاستقرار أو السلام.

ويلفت نعيم إلى أن مؤسسات قضائية دولية، بينها محكمة العدل الدولية، تواجه ضغوطاً سياسية عندما تقترب من مساءلة إسرائيل، ما يعكس حدود الإرادة الدولية في إنفاذ العدالة. وبحسب تقديره، فإن انخراط اللجنة في ترتيبات دولية يمنحها غطاءً سياسياً ودعماً مالياً، لكنه قد يقيّد حركتها بشروط أمنية وسياسية تتقاطع مع أولويات خارجية أكثر من تعبيرها عن إجماع وطني فلسطيني.

في السياق ذاته، يشير نعيم إلى أن ملف إعادة الإعمار لم يعد شأناً إنسانياً خالصاً، بل تحول إلى ساحة تتقاطع فيها مصالح دول وشركات كبرى، ما يثير مخاوف من أن يُختزل "السلام" في إدارة استقرار مضبوط، لا في معالجة جذور الصراع أو تمكين الفلسطينيين سياسياً.

من زاوية أمنية، يوضح الباحث أيمن إسماعيل أن اللجنة تقف أمام معادلة شديدة الحساسية؛ فإذا نسّقت بصورة وثيقة مع الفصائل الفلسطينية، قد تواجه ضغوطاً من الاحتلال أو أطراف دولية، وإذا تجاوزت الفصائل أو همّشت دورها، فإنها تخاطر بفقدان الغطاء الوطني، بما ينعكس على الاستقرار الداخلي.

ويضيف إسماعيل لـ"فلسطين" أن فتح باب التسجيل للشرطة يعكس، من حيث الشكل، توجهاً لبناء جهاز أمني منضبط، غير أن جوهر المسألة يكمن في تحديد العقيدة الأمنية وحدود التنسيق وأولويات العمل: هل ستكون حماية المجتمع الفلسطيني وصون حقوقه هي البوصلة، أم الاستجابة لاشتراطات أمنية خارجية؟

ويتفق الباحثان على أن التحدي الأكبر لا يقتصر على إدارة التناقض بين الشرعيتين الدولية والوطنية، بل في منع تحوله إلى صدام يفقد اللجنة ثقة الشارع أو يعرّضها لضغوط سياسية ومالية. وبين هذين المسارين الضيقين، تبدو اللجنة مطالبة بابتكار صيغة توازن دقيقة تحفظ الغطاء الوطني دون التفريط بمتطلبات الانخراط الدولي.

في المحصلة، لم يعد اختبار اللجنة محصوراً في إعادة الخدمات أو تشغيل المرافق، بل بات مرتبطاً بقدرتها على تثبيت موقعها بين شرعيتين متنازعتين. وفي بيئة دولية مضطربة ومشهد داخلي بالغ التعقيد، قد يُقرأ أي اختلال في هذه الموازنة بوصفه مؤشراً على اتجاه المرحلة برمتها، لا مجرد خطأ إداري عابر.

"الهيئة 302": مدخرات موظفي أونروا خط أحمر

بيروت/ فلسطين:

نددت "الهيئة 302" للدفاع عن حقوق اللاجئين، بما يجري تناقله بشأن مدخرات موظفي وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "أونروا". مؤكدة أنها "حق شخصي تراكمي قانوني ومشروع للموظف".

وقالت "الهيئة 302" في بيان صحفي لها أمس، إن ما يجري تناقله بشأن مدخرات موظفي وكالة "أونروا" مستغرب جدا ومرفوض.

وشددت على أن "المساس بمدَّخرات موظفي الأونروا خط أحمر".

وأوضحت أن "توصية قد وردت من إدارة صندوق الادخار في اجتماع لجنة الصندوق في كانون الأول/ ديسمبر 2025 بزيادة المبلغ المستخدم ككلفة تشغيلية لتغطية رواتب العاملين بالصندوق".

ولفتت النظر إلى أنه "تم رفض التوصية من قبل جميع أعضاء لجنة الصندوق، ورئيس المؤتمر العام للأونروا السابق مازن كساب والحالي رياض زيغان، وسيتم إعادة طرح التوصية للنقاش في اجتماع لجنة الصندوق مطلع شهر آذار/ مارس القادم".

واستغربت الهيئة "302"، طرح التوصية وما ورد فيها. مُبينة أن صندوق الادخار والأرباح الصادرة عنه "حق شخصي تراكمي قانوني ومشروع للموظف، ولا تملك إدارة الأونروا أي مسوغ قانوني للاقتراب منه، ويمنع منعاً باتاً استخدامه لأي جهة مهما كان السبب".

ودعت إلى شطب "التوصية" من جدول الأعمال وإلغاء التداول فيها كلياً سواء في شهر آذار أو في غيره من الأوقات.

وحذرت من تداول "الأفكار غير الموضوعية والكارثية"؛ التي يُمكن أن تُطرح في المستقبل والتي تهدف إلى إحباط الموظف، وتشويش تفكيره، وحشره في زاوية اتخاذ القرارات المصيرية.

ورأت "الهيئة 302" أن ما يُطرح "خيارات مستقبلية صعبة ومحدودة كجزء من مشروع تفكيك وكالة أونروا من الداخل على طريق استهداف قضية اللاجئين".

محمد إبراهيم المدهون

#رسالة_قرآنية_من_محرقة_غزة

﴿وَيُؤْثِرونَ عَلى أَنفُسِهِم وَلَو كانَ بِهِمْ خَصاصَةٌ﴾

(الحشر: 9)

في محرقة غزة، تجلّى العطاء كأسمى وجوه البطولة، لا في ساحات المعركة فحسب، بل في قلوب أنهكها الجوع ووجوه أغرقتها الدموع؛ فصارت لقمة الخبز شهادة، وقطرة الماء كرامة، والستر على الفقير ملحمة. وبالرغم من المقتلة والجوع والبرد والتشريد، نهض رجال ونساء من رماد الدمار، يشدّون على جراحهم ويُطعمون غيرهم، يُؤْثِرون وهم بأمسّ الحاجة، كأنهم آيات تمشي على الأرض، تفيض كرامة وكرمًا. وفي زمن انكشفت فيه الوجوه وسقطت الأقنعة، بقيت غزة تُفرز ذهبها في الناس؛ فمنهم من صعد إلى علياء المروءة، ومنهم من هوى في ظلمات الأنانية. وهكذا تزلزلت الأرض ولم تزلزل قلوبًا مؤمنة، آثرت أن تكون يد العطاء لا يد الأخذ، سندًا لا عبئًا، لتكتب غزة من جديد فصولها المجيدة بحبر الشرفاء، وتعلن أن الإنسان الحق يُولد من رحم الشدائد، وأنها برغم الجراح، ما زالت تلد رجالًا يضيئون الليل للآخرين ولو احترقوا.

سعادة العطاء لا أعظم منها؛ تفريج كربة إنسان بل حتى حيوان، حتى دخل رجل الجنة بكلب سقاه، والله عز وجل تفضّل على مسلم يمشي في حاجة أخيه بأن يُفرِّج الله كربته. وهذا العطاء سلوك إنساني يصاحبه شعور فرح بالفطرة، ويتعاظم هذا المعنى في ظل الحاجة الماسَّة ليصل إلى أرقى الدرجات بالإيثار {وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ} (الحشر: 9). ومعنى نفسي لأصحاب العطاء الذين امتدحهم ربنا تبارك وتعالى من الأنصار: امتلاك الشهامة كقيمة، والنخوة كمبادرة، والبادر إلى الأعمال {وَسَارِعُواْ} (آل عمران: 133).

أيام محرقة غزة الصعبة ولياليها القاسية، وحالة التهجير القسري وفقدان كل شيء، حيث لا حياة لأي من مقوِّمات الحياة حتى البدائية، جعلت الحاجة مُلحَّة وضرورية لجميع أهل غزة الذين تساووا في العوز. والحاضنة الشعبية والجبهة الداخلية في ظل الحاجة الضرورية عانت ارتباكا وخللا، فكانت مبادرة كثير من الخيرين، خاصة في المراحل الأولى، حيث فقدان التوازن سمح بتماسك محدود للحاضنة الشعبية في شمال غزة حتى استوعبت الزلزلة.

وزلزلة محرقة غزة ليست للبناء والعمران فحسب، بل هي زلزلة الإنسان في أخلاقه ومعتقداته وقيمه وسلوكه، خاصة مع سنتي المحرقة العسيرة، حيث فوق المقتلة مجاعة وأمراض أكلت أبناء وأحباب وأصدقاء وجيران وأقارب. والزلزلة حالة تمايز حتى في السلوك الناشئ عنها؛ لذلك لم يكن غريبًا التمايز في السلوك الإنساني والأخلاقي والقيمي بين أهل غزة وقت المحنة، وهي أشد قسوة وبأساء وضراء.

فمثلًا، عند قدوم المساعدات الشحيحة، التي لم تزد عن متوسط 27 شاحنة يوميًّا بعد أن كانت قبل المحرقة 600، والنادر منها ما يصل إلى غزة والشمال حتى ارتقى الشهداء بمجزرة الطحين المتكررة، وأشهرها دوار النابلسي والكويتي، نشأت حالات تدافع وتزاحم وتلاوم وشجارات، وفاقم الأمر ضعف عدالة التوزيع. ومع ذلك تحسَّن الحال كثيرًا من حيث الإدارة والتنظيم، مع إمكانية لمزيد تحسين لتحقيق عدالة للجميع.

ومع شُحِّ العرض والأسعار الفلكية، ظهرت حالات دخول بيوت فارغة وسرقة محتوياتها، تجاوزت الضرورة إلى سلوك سلبي أضاع ممتلكات كاملة. كما استغل بعض التجار الحاجة برفع الأسعار أضعافًا مضاعفة، ونادرًا ما وُجد تاجر حافظ على سعره. وحتى بين الجيران، نشأت خلافات حول موارد نادرة كطاقة شمسية أو بئر مياه، مع تسجيل نماذج تضامن وتكافل راقية في بعض الأحياء.

هذه أمثلة تعبر عن بشرية السلوك الطبيعي في وقت أزمة، لكنها بحاجة إلى تهذيب وضبط. ولا ينفي ذلك وجود نماذج رائعة راقية مبهرة، وهم قلة {وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ} سبأ 13، قدَّموا من حر مالهم على مسيس حاجتهم لأبناء شعبهم، ووفَّروا لأهلهم وجيرانهم ومن هُجِّر إليهم حاجاتهم. وقف آحاد مبادر في شتى مناطق غزة، خاصة في الشمال، في ظل حصار مطبق وتهجير وتدمير شامل، ليخرج للناس مطعماً في تكيات خيرية، ومنشطًا نفسيًّا، وموجهًا تربويًّا، ومحفِّظًا قرآنيًّا. والله يشهد أن كثيرًا من أصحاب هذه المبادرات ساهم في تماسك الجبهة الداخلية، وهم أنفسهم فقدوا عائلاتهم أو ممتلكاتهم، لكنهم وقفوا جبالًا شامخة، يحتاجون من يشد عضدهم {سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ} (القصص: 35).

ولا ينفي ذلك وجود بعض من ترزَّقوا أو جمعوا تبرعات بمبادرات غير حقيقية، وهؤلاء لا ينبغي أن يُشوِّهوا الصورة الكلية، وإن كانت الحالات تحتاج إلى معالجة. وندعوهم إلى التوقف عن أي سلوك سلبي يُسيء إلى المشهد الجمعي العظيم لشعب فلسطين في غزة، الذي رسم صورته بدمائه.

كل ذلك كشف عن قيم سلوكية تربى عليها المجتمع، والتي كانت بحاجة إلى اهتمام أعظم في البناء التربوي لتوفير قدرة أكبر على معايشة محرقة بهذا الحجم. فقد كانت زلزلة المحرقة كاشفة لطبيعة الأشخاص، فظهر أصل المعدن، حيث الناس معادن، وخياركم قبل المحرقة هو خياركم فيها، لكن في ظل محرقة لا مساحيق تجميل، ظهر كلٌ بوجهه الحقيقي.

فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN

WWW.FELESTEEN.PS

متى يصحو الضمير؟

عادل ياسين

أدرك أن الكلمات قد فقدت معناها وجدواها أمام المشاهد التي عرضتها القناة 14 قبل أيام، التي تباهى خلالها متحدثون من ضباط ووزراء ومحللين بكيفية تحويل السجن إلى جحيم ومعاناة حقيقية للأسرى الفلسطينيين العُزّل.

ومع إدراكي لعجز الكلمات عن وصف مشاهد الإمعان في إذلال الأسرى وإهانتهم، وتشكيكي في فاعلية الكلمات ودورها، إلا أن الصمت معيب، بل هو مشاركة غير مباشرة في الجريمة. ما أكتبه هو إقامة حجة وتعبير عن حالة الغضب من الواقع المزري الذي وصل إليه العرب والمسلمون على حد سواء؛ ولا سيما أن الهدف لا يقتصر على إهانة الأسرى والإمعان في إذلالهم، بل إن توثيق تلك المشاهد وبثها في شهر رمضان يُعد تحديًا وإهانة لكل عربي ومسلم، بل للإنسانية جمعاء.

ومن أراد التأكد، فليقرأ حيثيات اقتحام الوزير المتطرف إيتمار بن غفير لسجن عوفر قبل أيام معدودة. كما أن هذه الكتابة قد تكون تذكيرًا للضمير الإنساني، لعلّه يستفيق من غفلته ويدرك واجبه الأخلاقي والإنساني أمام انتهاكات لا حدود لها، ولا ضوابط قانونية أو حتى مهنية؛ إذ بات كل شيء مباحًا لإشباع رغبة اليمين المتطرف في الانتقام بأي وسيلة كانت.

ما يتعرض له الأسرى يفوق الخيال؛ فهم بين تعذيب نفسي وإهانة وإذلال على مدار الساعة، وتعذيب جسدي تشرف عليه وحدات النخبة وكلابها، بحق أسرى عُزّل لا يملكون من أمرهم شيئًا.

ولعل ما يزيد الألم والغصة أن *بن غفير وأمثاله يستغلون مشاهد تعذيب الأسرى وإهانتهم وسيلةً لرفع أسهمهم في الانتخابات القادمة*، ما يعني أنهم – وللأسف – تحوّلوا إلى مادة يبني عليها بن غفير مجده السياسي لكسب المزيد من المقاعد في الكنيست، ووسيلة دنيئة لاستقطاب تأييد جمهور اليمين المتطرف في إسرائيل.

وهنا نتساءل: هل تتماشى هذه الانتهاكات مع مبادئ الديمقراطية والليبرالية التي تتغنى بها إسرائيل صباح مساء؟ ألم يكن الأجدر محاكمة المتهمين وفق ما يليق بالاتهامات الموجهة إليهم، استنادًا إلى القانون الدولي ومعايير حقوق الإنسان المعمول بها في الدول الديمقراطية؟

ألا تُعد هذه الانتهاكات العلنية إهانةً للعالم الغربي والدول التي تصف نفسها بالديمقراطية والليبرالية؟ وأين دورها في الحفاظ على صورتها وسمعتها ومكانتها، في ظل مشاهد الإهانة والإذلال لأسرى عُزّل داخل سجون دولة تدّعي انتماءها إلى العالم الغربي؟

وهل تُقاس البطولة بإقحام وحدات نخبة مزوّدة بالكلاب، وإطلاق النار والغاز، والاعتداء بالضرب على أسرى مقيّدين؟ أم أننا أمام إنسانية فقدت جوهرها، وديمقراطيات شكلية لا تتحرك إلا حين يكون الضحية أجنبيًا؟

ما شاهدناه يدل على أننا أمام حملة انتقامية مسعورة تستهدف كل ما هو فلسطيني وعربي، سواء داخل السجن أو خارجه، وهو ما لمسناه عمليًا في الجرائم التي ارتُكبت خلال حرب الإبادة على غزة، وجزء لا يتجزأ مما تعرّض ويتعرّض له الشعب الفلسطيني على مدار عقود، في ظل صمت دولي معيب وضعف عربي مخزٍ.

إن صون الكرامة الإنسانية لا يتجزأ، واحترام القانون الدولي ليس خيارًا انتقائيًا يخص شعبًا أو عرقًا دون آخر، بل ركيزة أساسية لأي نظام يدّعي الانتماء إلى منظومة القيم الديمقراطية.

فمتى سيصحو الضمير الإنساني لينقذ نفسه من لعنات التاريخ؟

المسجد الأقصى أمام صراع وجودي وثبات الفلسطينيين

هلال نصّار

حالة تأهب أمني واسعة وغير مسبوقة في القدس مع بداية شهر رمضان خشية وقوع عمليات تهدد الأمن القومي. الاحتلال يتخذ هذه الإجراءات الأمنية المشددة في خطوة استباقية لتهويد الأقصى خلال شهر رمضان الفضيل! من خلال فرض قيود متعددة منها حملة اعتقالات واسعة شملت إمام المسجد الأقصى الشيخ محمد علي العباسي، والعديد من رواده ومرابطيه، وتحديد سن أكثر من 45 عاما للسماح بدخول المسجد الأقصى، وحالات استدعاء وإبعاد جماعية طالت عدد من حراسه والقائمين عليه والمرابطين فيه لمدة زمنية لا تقل عن 6 شهور في محاولة لتفريغ المسجد الأقصى وأحكام السيطرة اليهودية، وتسهيل الاقتحامات المتواصلة والاعتداءات الممنهجة من مستوطنين ووزراء في الحكومة المتطرفة وأعضاء في الكنيست، وعدد من عوائل قتلى الجنود الذين قتلوا في حرب الإبادة الجماعية بغزة لتأدية طقوس تلمودية بحماية عناصر من الشرطة الإسرائيلية وجيش الاحتلال، وطالب مستوطنين باقتحام المسجد الأقصى خلال شهر رمضان والعشر الأواخر منه، في محاولة جديدة لتكريس الوجود اليهودي وإظهار السيادة العبرية، في وقت باتت فيه الاقتحامات الاستيطانية مشهدًا يوميًا مستباحًا داخل الأقصى، وسط حماية الاحتلال وتقييد الفلسطينيين، في انتهاك صارخ لقدسية الحرم المقدسي، وأفادت مصادر عبرية بقرار السماح لليهود باقتحام المسجد الأقصى ساعة إضافية يوميًا خلال شهر رمضان، وسمحت الشرطة الإسرائيلية للمستوطنين بإدخال "أوراق تلمودية" لأداء الصلوات في باحات المسجد الأقصى بعد سنوات من الحظر في محاولة لإزالة القدسية عن ساحاتها فيما يُنذر بخطر حقيقي واقعي. بدورها منعت شرطة الاحتلال عقد حفل تخريج طلاب المدرسة الإسلامية في المسجد الأقصى مع أن التخريج كان مقرراً داخل الجامع القبلي تحديداً. واليوم مع هذا المنع تمضي شرطة الاحتلال خطوة جديدة في وضعه تحت هيمنتها بالتدخل فيما يعقد فيه من فعاليات، بعد أن قررت منع الاعتكاف فيه خلال شهر رمضان الذي يُمثل استفزاز لملايين المسلمين؛ وعلى مدى سنوات طويلة منذ انتفاضة الأقصى حاول الاحتلال تهميش حضور الأوقاف الأردنية وتحويل دورها من إدارة المسجد الأقصى بأكمله باعتباره مقدساً إسلامياً خالصاً، إلى حصر دورها في "إدارة الحضور الإسلامي"، بينما تنصب شرطة الاحتلال نفسها كإدارة أمر واقع، فيما تأتي هذه الخطوة كواحدة من خطوات عديدة متتالية تنبئ بانتقال الاحتلال من سياسة تهميش الأوقاف الأردنية في المسجد الأقصى إلى محاولة إلغاء دورها وملاحقة كل ما تبقى لها من صلاحيات فيه.

إجراءات الاحتلال التعسفية في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان، مقصودة لاستفزاز المصلين وسط إقامة طقوساً تلمودية أمام البائكة الغربية يتخللها رقص وغناء للمستوطنين، وتتمثل في اقتحامات يومية للمسجد الأقصى خلال صلاة التراويح وقرار تمديد ساعات الاقتحام للمستوطنين، إضافة لسياسات المنع والإبعاد التي تمس بحرية العبادة، وتصاعد وتيرة استهداف الوجود الفلسطيني في المسجد الأقصى.

أوضح إمام وخطيب المسجد الأقصى: أن سلطات الاحتلال تخطط منذ نحو شهر، للتضييق على المصلين والوافدين للأقصى خلال شهر رمضان، خطط الاحتلال هدفها التقليل من وجود المسلمين والفلسطينيين في القدس والمسجد الأقصى، كما وتعتبر الإجراءات الإسرائيلية هذا العام أكثر تصعيدا من السنوات الماضية، الاحتلال الإسرائيلي ينتهك حرية العبادة ويتفنن في إذلال المصلين الوافدين إلى المسجد الأقصى المبارك، وقيد دخول المصلين الفلسطينيين بذريعة السن والتراخيص إلى 10آلاف مُصلٍ فقط. فيما أعلنت هيئة البث العبرية: عن استنفار واسع بالقدس في أول أيام رمضان والجيش يعزز قواته بلواء كوماندوز بالضفة، لفرض استنفار أمني وعسكري وتشديدات واسعة على الوافدين إلى المسجد الأقصى لتأدية صلاة الجمعة الأولى من رمضان، وقامت بالتضييق على الشبان والتنكيل بهم عند باب المغاربة عقب وصولهم لأداء صلاة التراويح، كما منعت شرطة الاحتلال إدخال وجبات الإفطار الخاص بحراس وموظفي المسجد الأقصى المبارك، وهناك احصائية عبرية تتحدث عن اقتحام أكثر من 4,448 مستوطنًا للمسجد الأقصى المبارك خلال شهر يناير المنصرم، وأكثر من 376 مستوطنًا اقتحموا ساحات المسجد الأقصى المبارك أول أيام شهر رمضان الفضيل، ونشر 600 حاجز عسكري لاجراءات تفتيش ومنع الفلسطينيين منذ بداية رمضان في محيط المسجد الأقصى والبلدة القديمة، وشهد انتشار أكثر من 3,000 عنصر من شرطة القدس وحرس الحدود خلال استعداداتهم لأول جمعة من شهر رمضان قرب بوابات المسجد الأقصى ومحيط البلدة القديمة.

مدينة القدس تعيش حالة تصعيد خطيرة في ظل سياسات الاحتلال الهادفة إلى إفراغ المسجد الأقصى المبارك من نشطائه ومرابطيه عبر تسليم قرارات الإبعاد بحق المرابطات والمرابطين والنشطاء والأسرى المحررين، والتي طالت مؤخرًا نحو 68 مقدسياً، فيما حذر خطيب المسجد الأقصى الشيخ عكرمة صبري من قيود الاحتلال التي بدأ يفرضها وزير الأمن القومي المتطرف إيتمار بن غفير، لتغيير الوضع القائم بالمسجد الأقصى قبيل حلول شهر رمضان المبارك، هذه القيود تأتي في ظل متغيرات حكومية، وتشكل محاولة صارخة للمساس بالوضع القائم في الأقصى. مصادر مقدسية أكدت وصول رسائل نصية لعشرات الشبان المقدسيين عبر تطبيق "واتس آب"، تتضمن قرارات بالإبعاد عن المسجد الأقصى المبارك لفترات تتراوح ما بين 4_6 أشهر، بهدف تفريغ المسجد من رواده ومرابطيه قبيل حلول شهر رمضان الفضيل، وتضمنت الرسائل الرقمية التي أرسلتها مخابرات الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس المحتلة "اسم الشخص، رقم هويته، ومدة إبعاده"، في خطوة غير مسبوقة لتوسيع آليات الترهيب والتحكم الرقمي في المدينة.

تعد حماية المقدسات، وفي مقدمتها المسجد الأقصى والقدس الشريف، واجباً دينياً واخلاقياً وتاريخياً، حيث يقتضي الجهاد لها بالنفس والمال، والمرابطة للدفاع عنها ضد محاولات التهويد والتقسيم. تشمل هذه الحماية رعاية الهوية الإسلامية والمسيحية، والتصدي للانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة بحق المسجد الأقصى المبارك، جاء الإسلام ظاهراً ومضموناً حاملاً رسالة ربانية تُعدل قيم ومفاهيم الناس مؤكدًا على تعزيز الحرمات وحفظ المقدسات بكل أنواعها وهيئاتها، ومنها دور العبادة التي تتخذ لعبادة الله عز وجل، وهذا ما نص عليه الدين الحنيف في السلم والحرب، ومن جملة هذه المقدسات، بل ومن أوائلها المسجد الأقصى المبارك؛ كونه كان الهدف للعديد من الاعتداءات عبر التاريخ من يوم فتحه الأول إلى يومنا، ولذا تعتبر قدسية المسجد الأقصى ضرورة شرعية واجبة الحفاظ على حمايته، ملخصه أن الجهاد في فلسطين عمومًا وفي بيت المقدس خصوصًا هو جهاد لا شك فيه ولا تردد، وأن كل أشكال الذود عن المسجد الأقصى واجبة بالرباط في سبيله، والمكوث في ساحاته.

طالبت جماعات "الهيكل المزعوم" بفتح المسجد الأقصى أمام اقتحامات المستوطنين يومياً في الفترة المسائية التي يتوافد فيها المقدسيين لصلاة التراويح وطالب قادة هذه الجماعات بمنع الاعتكاف الليلي للمرابطين وإغلاق الأقصى في وجه المعتكفين خلال العشر الأواخر، مع إفساح المجال للمستوطنين بأداء كافة طقوسهم وإدخال أدواتهم التوراتية، تأتي هذه المطالبات في الوقت الذي حقق به المقتحمون أرقاماً قياسياً وخرقوا الخطوط الحمراء المتعلقة بالوضع القائم في الأقصى، لا سيما بعد تعيين الوزير المتطرف "إيتمار بن غفير" لصديقه المقرب "أفشالوم بيليد" قائداً لمنطقة القدس ومنفذاً لسياساته تجاه الأقصى المبارك، ومستوطنون من جماعة الهيكل يؤدون سجوداً ملحمياً وطقوساً تلمودية خلال اقتحام المسجد الأقصى بمناسبة «رأس السنة العبرية» ويحتفل به اليهود بطلب الرحمة والمغفرة ومعناه الديني في توراة اليهود هو إعلان بداية مرحلة جديدة من الزمان الإنساني بالتقويم العبري، فيما تسعى جماعات المعبد لفرضها في المسجد القبلي بالأقصى من خلال التوظيف السياسي والديني للنفخ بالبوق وإرتداء الثياب البيضاء، لتكريس طبقة الكهنة التي تقود الصلوات التوراتية بموازاة الأئمة المسلمين في مشهد التوبة للإله.

المطلوب تحييد وتقليل مخططات الاحتلال بمواجهة وإرادة شعبية، هذه أيام ثقيلة تحلُ على أولى القبلتين عقب تنفيذ سلسلة اقتحامات متواصلة وانتهاكات عدوانية ممنهجة تزامناً مع الاعتداءات المتكررة والإجراءات التعسفية بحق الأقصى مؤخراً، فشد الرحال في هذه الأيام يشكل درعاً بشرياً حامياً لباحات الأقصى ورباطا وجهاداً في أقدس المقدسات الإسلامية، فيما يأتي دور الجيل الفلسطيني خط الدفاع الأول عن القدس والضفة والداخل بالحشد والرباط الدائم، وتشكيل دروع بشرية تحيط سياجاً حول الأقصى، يهتفون بقلب رجل واحد، لتحييد المخططات الخطيرة التي تُحاك في الأرض المقدسة من جماعة الهيكل الذين لم يكتفوا بتدنيس الأقصى! بل خطوا طريق الجرائم الدموية من خلال تأدية طقوسهم اليهودية.

العجز هو سجدة وجودية للإنسان

حمزة قورقماز

ليست السجدة دائمًا انحناء جسد، ولا يُعبَّر عنها بالضرورة بجبهة تلامس الأرض. هناك سجدة أعمق وأسبق؛ سجدة لا يختارها الإنسان بإرادته الكاملة، بل تُفرَض عليه حين يبلغ حدَّه. تلك هي سجدة العجز. فيها ينكسر الادّعاء، ويسقط وهم السيطرة، ويظهر الإنسان كما هو: كائنًا يريد أكثر مما يستطيع، ويحلم أبعد مما يُسمَح له. عند هذا الحدّ، لا يعود للإنسان ما يتكئ عليه سوى وعيه بحقيقته، بعد أن تهاوت أوهام القوة التي كانت تسنده.

العجز ليس لحظة فشل عابرة، بل لحظة انكشاف طويل الأثر. انكشاف المعادلة التي عاش بها الإنسان طويلًا: أنه إذا أراد كفَى، وإذا سعى وصل، وإذا أحبّ امتلك. وحين يُحرم رغم صدق الإرادة، ورغم تمام السعي، ورغم صفاء النيّة، تتزلزل هذه المعادلة من أساسها. هنا لا يعود السؤال: لماذا لم أصل؟ بل يتحوّل إلى سؤال أعمق: من أنا أصلًا؟ وما حدودي؟ ومن يملك زمام الأمر حقًّا؟ في هذه اللحظة بالذات يولد المعنى. فالإنسان حين كان يظن نفسه قادرًا، لم يكن محتاجًا إلى الحقيقة، وحين ظنّ أن الامتلاك يملأه، لم يكن يبحث عن حدوده. العجز وحده هو الذي يُعيد ترتيب الداخل، لا بالقهر، بل بالكشف، فيُسقِط الزوائد، ويُبقي الجوهر، ويُجبر الإنسان على أن يرى نفسه بلا زينة ولا أقنعة.

قيس لم يُخلَّد لأنه أحبّ، بل لأنه عجز. عجز عن الوصول، فعاش على الحدّ الفاصل بين التعلّق والانكسار. ولو ظفر، لانتهت القصة كما تنتهي آلاف القصص العادية، لكن الحرمان أبقاها حيّة، لأن الحرمان لا يُغلق الأسئلة، بل يفتحها، ولا يُسكت القلب، بل يجعله يقظًا على الدوام، مشدودًا إلى ما وراء الممكن.

والإنسان في كل تجربة حرمان يعيش الامتحان ذاته، مهما اختلفت الأسماء والظروف: إمّا أن يحوّل العجز إلى مرآة يرى فيها حجمه الحقيقي، أو يحوّله إلى مرارة تتخمّر في داخله. المرآة تقول له: لست مركز الكون، ولست سيّد النتائج، ولست مالك القلوب ولا الأقدار. والمرارة تقول: لقد ظُلمت، وكان يجب أن يكون الأمر غير هذا، وأن العالم مدين لي بما أريد. الفارق بين الطريقين ليس في شدّة الألم، بل في تأويله. من رأى العجز مرآة، سجد دون أن يشعر، ومن رآه مرارة، تمرّد وهو يظن نفسه قائمًا. الأول ينحني في الداخل فيستقيم، والثاني يتصلّب في الداخل فينقسم على نفسه، ويعيش صراعًا دائمًا مع العالم.

ولهذا كان العجز، في جوهره، سجدة وجودية. ليس لأنه يُحبّ، بل لأنه يُعلِّم. فيه يتراجع الإنسان خطوة عن تضخّم ذاته، لا إلى العدم، بل إلى الحقيقة. وفيه يفهم أن السعي مطلوب، لكن الثمرة ليست مضمونة، وأن الإرادة شريفة، لكنها ليست سيّدة المشهد، وأن الإخلاص لا يمنح الإنسان حقّ الاعتراض على مجرى الأمور.

حتى الأمم تمرّ بهذه السجدة. حين تظن أنها أمسكت مفاتيح التاريخ، ثم تُغلَق الأبواب فجأة، وحين تبني مشاريع كبرى، ثم تنهار أمام حدث واحد خارج الحساب. العجز الجماعي يذكّرها بما يذكّر به العجز الفردي: أن القوة ليست صكّ خلود، وأن الامتلاك لا يعني العصمة، وأن الغلبة ليست ضمانة للحق. وحين تتأخّر هذه الحقيقة في الظهور، تكون الصدمة أشدّ وأقسى. وفي هذه السجدة، إمّا أن تتطهّر الجماعة من وهمها، فتراجع نفسها ومعاييرها وأخلاقها، أو تتضاعف قسوتها بحثًا عن تعويض وهمي، فتستبدل فقدان المعنى بمزيد من البطش، وفقدان البصيرة بمزيد من الضجيج، ظنًّا منها أن الصوت العالي يُخفي الفراغ الداخلي.

العجز لا يطلب من الإنسان أن يستسلم، بل أن يعرف موضعه. أن يعمل دون ادّعاء، وأن يسعى دون تألّه، وأن يقبل بأن بعض الأبواب لا تُفتح، لا لأن الطارق سيّئ، بل لأن الحكمة اقتضت الإغلاق. فليس كل منع حرمانًا، ولا كل تأخير خسارة، ولا كل سقوط نهاية. وحين يفهم الإنسان هذا، يتحرّر. لأنه لم يعد عبدًا للنتائج، ولا رهينة لما لم يحصل عليه، ولا مكسورًا أمام ما فات. يصبح قادرًا على السعي بهدوء، وعلى الانتظار بكرامة، وعلى الفعل دون أن يربط قيمته الشخصية بما يملك أو لا يملك، ولا بما يُقال عنه أو يُنتظر منه.

في السجدة الوجودية، لا يخسر الإنسان كرامته، بل يستعيدها. لأنه يتصالح مع كونه محدودًا، ومع ذلك مسؤولًا، ضعيفًا، ومع ذلك مكلّفًا بالسعي، غير قادر على كل شيء، ومع ذلك مطالب بأن يفعل ما يستطيع، وأن يترك ما لا يملك لِمَن يملكه. وهكذا لا يعود العجز لعنة، بل يصبح موضع توازن؛ نقطة يقف عندها الإنسان، لا ليقول: انتهيت، بل ليقول: عرفتُ نفسي، وعرفتُ قدري، وعرفتُ الطريق الذي ينبغي أن أسير فيه دون غرور، ودون انكسار، ودون ادّعاء لا يحتمله المعنى ولا يحتمله الإنسان.

المقالات التي تنشر عبر صفحات "فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN" تعبر عن رأي أصحابها

في خيمة النزوح... "أم عوني" تقاتل المرض لتحمي ثلاث يتيمات

غزة/ محمد حجازي:

تعيش الحاجة أم عوني ياسين (65 عاماً) في خيمة متهالكة داخل "مخيم الفارس" شمال غزة، ترعى ثلاث حفيدات يتيمات بعد استشهاد أبنائها الثلاثة في فترات متعاقبة، آخرهم خلال الحرب الجارية. وبين أمراض القلب والضغط والسكري، وحاجتها العاجلة لعملية جراحية في عينيها، تخوض السيدة الستينية معركة يومية للحفاظ على ما تبقى من عائلتها وسط ظروف نزوح قاسية وانعدام مقومات الحياة.

تتحمل "أم عوني" اليوم مسؤولية إعالة حفيداتها الثلاث (14 و12 و10 سنوات) بعد استشهاد والدهن حاتم، الذي لحق بشقيقيه طارق وعوني. وتقول لصحيفة "فلسطين" إن همّها الأكبر ليس مرضها، بل "أن تبقى قادرة على خدمة البنات ورعايتهن"، مؤكدة أنهن الأمانة التي ستظل متمسكة بها "حتى آخر نفس".

مسيرة الفقد في حياة أم عوني لم تبدأ مع الحرب الحالية، بل تعود إلى سنوات انتفاضة الأقصى، حين استشهد نجلها طارق. وتقول بثبات: "استشهد لي ثلاثة أبناء، نذرتهم لله وللوطن، ولم أبخل بهم على فلسطين". ومنذ ذلك الحين، تعرض منزل العائلة للقصف أكثر من مرة، وكانت في كل مرة تخرج من تحت الركام لتبدأ من جديد.

ومع اندلاع الحرب الأخيرة، تلقّت العائلة الضربة الأقسى؛ إذ استشهد نجلها عوني وزوجته وأطفاله جميعاً في قصف طال منزلهم، لتُمحى أسرته بالكامل. ولم يمض وقت طويل حتى استشهد نجلها الثالث حاتم، تاركاً خلفه ثلاث بنات وجدة مثقلة بالأحزان.

داخل خيمتها، تفترش أم عوني فراشاً مهترئاً بالكاد يقيها قسوة الأرض. لا جدران تحميها من برد الشتاء أو حر الصيف، ولا معيل يوفر احتياجات الحياة الأساسية. ورغم ذلك، تؤدي أدوار "الأب والأم والجدة" في آن واحد، في محاولة لتعويض حفيداتها عن حضن فقدنه مبكراً.

تقول بصوت متعب: "أنا مريضة وقلبي يتعبني، وأعيش بلا ستر، لكن وجعي الحقيقي هو خوف المستقبل على هؤلاء البنات. كبرن قبل أوانهن، ولا ذنب لهن في كل هذا". وتضيف أنها تحتاج إلى عملية جراحية عاجلة في عينيها، بعدما بدأت العتمة تزحف إلى بصرها، "أريد فقط أن أرى وجوههن بوضوح، وأبقى قادرة على رعايتهن".

قصة أم عوني تختصر جانباً من معاناة آلاف العائلات في غزة، حيث تتقاطع مرارة المرض مع قسوة الفقد والنزوح. وبينما تنتظر دعماً طبياً يمكنها من استعادة بصرها، يبقى هاجسها الأكبر تأمين حياة كريمة لثلاث يتيمات لا يملكن من الدنيا سوى حضن جدة صابرة، ترفض أن تنكسر رغم كل ما فقدت.

رمضان في خيمة النزوح... عائلة حلاوة على مائدة يغيب عنها المعيل

غزة/ جمال غيث:

تستقبل عائلة حلاوة شهر رمضان هذا العام في خيمة نزوح بجباليا البلد شمال قطاع غزة، بعد استشهاد معيلها خضر هاني حلاوة نهاية ديسمبر/كانون الأول 2024، في حادثة غيّرت مسار الأسرة وأثقلت أيامها بأعباء الفقد والمسؤولية. وبين موائد إفطار متواضعة ومقاعد فارغة، تحاول الأسرة التكيّف مع واقع جديد يخلو من الأب والسند. استشهد خضر حلاوة في 31 ديسمبر/كانون الأول 2024 قرب دوار الحلبي في جباليا البلد، في أثناء خروجه لتفقد منزل العائلة وجلب بعض الاحتياجات الأساسية، بعدما اضطروا إلى النزوح تحت وطأة القصف. تقول زوجته إيمان إن خروجه القصير "تحول إلى فاجعة"، إذ لم يكن يتوقع أن تكون تلك اللحظات الأخيرة في حياته.

المنزل الذي كان يجمع العائلة أصبح ركاماً، ما دفع إيمان وابنها ووالد زوجها للإقامة في مخيم "حلاوة" للنازحين، حيث تتشارك عشرات العائلات ظروف النزوح القاسية. وتؤكد إيمان أنهم يفتقدون لأبسط مقومات الحياة، من ملابس وأغطية وفرشات، وحتى خيمة تقيهم برد الليل وتقلبات الطقس، في ظل غياب المعيل.

مع أول أيام رمضان، يتجدد الألم في تفاصيل يومية. تجلس إيمان إلى مائدة الإفطار برفقة ابنها وأفراد من العائلة، بينما يخيم الصمت على المكان. تقول لصحيفة "فلسطين": "سفرتنا فقدت اثنين من أبنائها"، في إشارة إلى زوجها وشقيقه اللذين كانا يقيمان في خيمتين متجاورتين قبل استشهادهما. المقاعد الفارغة تحضر في كل وجبة، وتستدعي ذكريات رمضان الذي كان زوجها يستعد له بشغف، يعلق الزينة مع أطفاله ويحرص على أن يكون الإفطار مناسبة عائلية دافئة.

إلى جانبها، يجلس هاني حلاوة، والد الشهيدين عمر وخضر، وقد أثقلت ملامحه الأحزان. يقول إنه أصبح مسؤولاً عن ثلاث أسر تقريباً، بعد فقدانه اثنين من أبنائه، إضافة إلى رعاية زوجتي الشهيدين وأطفالهما. ويؤكد أن توفير الطعام والشراب بات تحدياً يومياً، خاصة في شهر رمضان الذي تتزايد فيه المصاريف.

ويعيش أفراد العائلة في مخيم يتعرض بين الحين والآخر لإطلاق نار من قبل قوات الاحتلال المتمركزة شرقي المنطقة، ما يزيد من مخاوفهم. يقول هاني إنه يخشى أن تصيب رصاصة طائشة أحد أفراد أسرته، "فيتجدد النزيف من جديد".

رمضان الذي كان موسماً للفرح وصلة الرحم، تحوّل لدى العائلة إلى محطة لاستحضار الفقد. يصف هاني لحظات الإفطار والسحور قائلاً: "نمضي رمضان والدموع في عيوننا ونحن ننظر إلى مقاعد أبنائي الشهداء وهي فارغة". ويضيف أن أصعب ما يواجهه هو أسئلة أحفاده المتكررة: "متى سيعود آباؤنا؟"، سؤال لا يجد له جواباً سوى احتضانهم.

في مخيم النزوح، لا تُقاس معاناة عائلة حلاوة بعدد الأيام التي مضت على استشهاد أبنائها، بل بحجم الفراغ الذي تركوه خلفهم. وبين دعاء الإفطار وصوت الأذان، تتكرر أمنية واحدة: أن ينتهي الألم، وأن تعود الحياة إلى غزة بسلام يخفف عن العائلات وطأة الفقد والنزوح.

إدانات فلسطينية وعربية لتصريحات هاكابي التي أيّد فيها سيطرة الكيان على الشرق الأوسط كاملًا

عواصم/ وكالات:

لاقت تصريحات السفير الأمريكي لدى الكيان الإسرائيلي مايك هاكابي التي أيّد فيها سيطرة الكيان على الشرق الأوسط كاملًا إدانات عربية.

وفي مقابلة أجراها مع الإعلامي الأمريكي تاكر كارلسون، نشرت منصة "شبكة تاكر كارلسون" مقتطفات منها، أول أمس، قال هاكابي إنه لا يرى بأسا في استيلاء (إسرائيل) على منطقة الشرق الأوسط بأسرها، مستندًا في ذلك إلى تفسيرات دينية ومزاعم بـ"حق توراتي يمتد من نهر النيل إلى الفرات".

وأكدت وزارة الخارجية والمغتربين الفلسطينية في بيان أن هذه التصريحات تناقض الحقائق الدينية والتاريخية، والقانون الدولي فضلاً عن تناقضها مع ما أعلنه الرئيس الأمريكي دونالد ترمب برفض ضم الضفة الغربية.

وشدد البيان على أن هذه التصريحات الاستفزازية المرفوضة، تمثل دعوة صريحة للاعتداء على سيادة الدول، ودعمًا للاحتلال للاستمرار في حرب الإبادة والتهجير وتنفيذ مخططات الضم والتوسع العنصري بحق الشعب الفلسطيني.

ودعت وزارة الخارجية، الإدارة الأمريكية، إلى اتخاذ موقف واضح وصريح من تصريحات سفيرها التي تتناقض كلياً مع موقف الرئيس الأمريكي، والتأكيد على المواقف التي أعلنها الرئيس ترمب الخاصة بإحلال السلام في الشرق الأوسط، ووقف الحروب والعنف، ورفض الضم الإسرائيلي للضفة الغربية، الأمر الذي لا يساعد في تحقيق رؤية الرئيس ترمب للسلام الدائم للشرق الأوسط.

بينما اعتبر الأردن أن تصريحات هاكابي انتهاك للأعراف الدبلوماسية ومساس بسيادة دول المنطقة.

وقال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الأردنية فؤاد المجالي إن هذه التصريحات العبثية والاستفزازية التي تمثل انتهاكًا للأعراف الدبلوماسية، ومساسًا بسيادة دول المنطقة، ومخالفةً صريحةً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وتتناقض مع موقف الرئيس الأمريكي دونالد ترمب المعلن في رفض ضم الضفة الغربية المحتلة.

وأكّد أن الضفة الغربية وبما فيها شرقي القدس وقطاع غزة أرض فلسطينية محتلة حسب القانون الدولي، وأن إنهاء الاحتلال وتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة على أساس حل الدولتين وفق القانون الدولي هو السبيل الوحيد لتحقيق السلام العادل والشامل.

وشدد المجالي على أهمية تضافر كل الجهود لتثبيت الاستقرار في غزة وتنفيذ خطة الرئيس الأميركي وقرار مجلس الأمن 2803 بدلًا من إصدار تصريحات عبثية تصعيدية لا مسؤولة ولا قيمة قانونية لها ولا أثر.

بينما وصف الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط في بيان هذه التصريحات بأنها "مخالفة لكافة أبجديات الدبلوماسية وأعرافها الراسخة"، فضلا عن مجافاتها للمنطق والعقل، وأنها تناقض سياسات الولايات المتحدة ومواقفها على طول الخط بهدف مغازلة الجمهور اليميني في "إسرائيل".

وقال المتحدث الرسمي باسم الأمين العام جمال رشدي، إن مثل هذه التصريحات المتطرفة التي لا تقف على أي أساس، تؤدي إلى تأجيج المشاعر وإثارة العواطف الدينية والوطنية، في وقت تجتمع فيه الدول تحت مظلة مجلس السلام من أجل بحث سبل تطبيق اتفاق السلام في غزة واغتنام هذه الفرصة لإطلاق مسار سلمي جدي.

"لجان المقاومة" تنعى شهداء العدوان الإسرائيلي على لبنان

غزة/ فلسطين:

نعت لجأن المقاومة، مساء أمس، شهداء العدوان الإسرائيلي على لبنان الذي استهدف مناطق مدنية بالبقاع شرقا ومخيم عين الحلوة في جريمة وعدوان جديدين يعبران عن وجه الكيان الإجرامي.

وقالت لجان المقاومة، في تصريح صحفي: إن الاحتلال يرتكب المجازر والمذابح بحق شعبينا الفلسطيني واللبناني تحت ذرائع واهية وأكاذيب وتبريرات مضللة باتت مكشوفة للجميع وسط صمت دولي مُخز.

وأضافت أن هذا التصعيد الخطير الذي يستهدف الوجود الفلسطيني في لبنان ويستهدف السيادة والمقاومة اللبنانيتين ما كان ليتم لولا الضوء الأخضر من أركان الإدارة الأمريكية التي تدعم الكيان سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا وإعلاميا.

وشددت لجان المقاومة على أن هذا العدوان الخطير يشكل صفعة مدوية لكل المراهنين على السلام الأمريكي والغربي ويؤكد أن هذا العدو لا يفهم إلا لغة السلاح والمواجهة ولا يردعه سوى المقاومة.

مصطفى محمد أبو السعود

كاتب ومدون من فلسطين

منصة الأفكار

رسائلُ الرحمن للإنسانِ في رمضان

يتفاعلُ الناسُ مع رمضان تفاعلاً مختلفاً وفقاً لنظرتهم له، فمنهم من ينظر له على أنه موسم إيماني يُطّهر قلوبهم مما علق بها من شوائب الحياة، فتراهم يجتهدون في العبادة بكل أشكالها، ومنهم من ينظر له على أنه موسم تجاري فتراه يُجهز البضائع الخاصة، ومنهم من ينظر له على أنه موسم لإذاعة المسلسلات والبرامج التلفزيونية وقت الإفطار أو السحور حيث تجتمع العائلة لضمان الحصول على أعلى نسبة مشاهدة ومتابعة.

وبغض النظر عن اختلاف رؤية الناس لرمضان، فإن أهميته لا تحددها نظرة الناس له، بل أهميته وردت في القرآن الكريم أنه شهر الفضائل، ويكفيه فخراً أنه شهر أنزل الله ع وجل به القرآن، ولأن لرمضان عند الرحمن مقاما عاليا، فلا بد أن الله عزوجل يريد من خلال صيام رمضان إرسال رسائل للإنسان، فما هي يا ترى؟

إن رمضان:

* لا يُبعد الإنسان عن شهواته انتقاماً من أو تعذيباً له، كما يروج له بعض المغرضين، بل هو تطهير لجسمه من السموم ولروحه من الهموم.
* يُنمي في الإنسان الإحساس بالألم الذي يشعر به الفقراء الذين لا يجدون ما يأكلونه.
* يُشعر الإنسان بالطمأنينة والسعادة حيث اجتماع الأسرة على مائدة الطعام انتظاراً للفطور والسحور.
* دعوة للتعاون في إعداد الطعام والأعمال المنزلية خاصة أن إنجاز الطعام يتراكم في الوقت نفسه.
* دعوة لزيارة الأرحام والتخلص من الخصومات، وبداية عهدٍ جديدٍ مع الله، ومع النفس، ومع الآخرين.
* في رمضان يدرك الإنسان الذي فقد عائلته قيمة الأسرة، حين تجتمع على مائدة الإفطار بانتظار الأذان.
* في رمضان يُدرك الإنسان معنى الصحة، فالمريض يود لو أن ما به سقمٌ حتى يصوم، لما في الصوم في فوائد.
* في رمضان يُدرك الإنسان قيمة الثبات والعزيمة، فبعض الناس يشعر مع بداية رمضان أنه أصبح إنساناً جديداً، وهذا مهم، لكن الاستمرارية هي الأهم، فالله موجود قبل رمضان وفيه وبعده، فلا يجب أن نتقرب لله في رمضان فقط.
* رمضان دعوة للتأمل في القرآن تأملاً يليق بالقرآن ورمضان وربهما، والتقرب لله أكثر، ففي الليل قيام وفي النهار صيام.
* في رمضان يُدرك الإنسان كم كان غافلاً عن الله، عن قراءة القرآن، كم كان تائهاً في سراديب الحياة تقاذفه بين لعب ولهو وتجارة وضياع وقت فيما لا فائدة منه.

رمضان فرصةً للتخلص من أشياء كثيرة منها العجز والكسل والنوم المفرط وتأجيل إنجاز الأعمال بحجة أن الجوع يمنع ذلك ويقلل الهمة، ونسي أولئك أن أعظم الفتوحات في التاريخ الإسلامي كانت في شهر رمضان.

فيا أيها المسلم، اغتنم رمضان قبل فوات الأوان وكل عام وأنتم بخير وأمان من الرحيم الرحمن.

الأخيرة
فلسطين حارسة الحقيقة FELESTEEN
FELESTEENONLINE
الأحد 5 رمضان 1447هـ 22 فبراير/ شباط
Sunday 22 February 2026
WWW.FELESTEEN.PS

"جرحى غزة": لسنا أرقامًا على قوائم الانتظار

غزة/ فلسطين:

ناشدت اللجنة الوطنية لتحويلات مرضى وجرحى غزة، منظمة الصحة العالمية التدخل الفوري لوضع آلية واضحة وملزمة تضمن مغادرة المرضى والجرحى دون تأخير. محذرة من أن آلاف الحالات مهددة بفقدان حياتها نتيجة استمرار منع السفر للعلاج.

وقالت اللجنة في بيان صحفي أمس: إن المعطيات أظهرت وجود تلاعب في أعداد المسافرين والعائدين، بالتزامن مع عرقلة سفر مئات المرضى والجرحى، ما فاقم الأزمة الإنسانية والصحية في القطاع.

وأكدت أنها تمثل قرابة 22 ألف جريح مدرجين على قوائم التحويلات الطبية، بينهم نحو 5 آلاف حالة تحتاج إلى خروج فوري وعاجل لتلقي العلاج في الخارج.

مشيرة إلى أن أي تأخير إضافي يعني تدهورًا يوميًا قد ينتهي بالوفاة.

وأوضحت أن عدد التحويلات المسجلة لمرضى السرطان بلغ نحو 8 آلاف تحويلة، لافتة إلى تسجيل وفاة مريض واحد على الأقل يوميًا بسبب عدم تمكنه من السفر وتلقي العلاج في الوقت المناسب.

وبحسب البيان، فإن إجمالي عدد المصابين والجرحى في قطاع غزة يقترب من 200 ألف شخص، من بينهم نحو 20 ألف مصاب فقدوا أطرافهم ويحتاجون إلى أطراف صناعية متطورة وعمليات جراحية وبرامج تأهيل غير متوفرة في ظل الحصار وإغلاق المعابر.

ودعت اللجنة، القيادة المصرية، وعلى رأسها الرئيس عبد الفتاح السيسي، إلى التدخل العاجل للضغط باتجاه فتح معبر رفح وفق آلية إنسانية تضمن خروج الحالات الحرجة بصورة منظمة تحفظ كرامة المرضى وذويهم.

وطالبت مجلس السلام العالمي بوضع آلية عملية تضمن تسهيل سفر المرضى والجرحى دون عوائق، إلى جانب دعوة الوسطاء الدوليين، إلى ممارسة ضغوط لفتح المعبر أمام الحالات الطبية العاجلة.

وشددت على أن الآلية الحالية للسفر بما تتضمنه من إجراءات معقدة تمثل، بحسب وصفها، حكمًا بالموت البطيء على آلاف المرضى، مؤكدة أن الحق في العلاج حق إنساني أصيل تكفله القوانين والمواثيق الدولية.

"هند رجب" تطالب باعتقال جندي أوكراني في تشيلي لارتكابه جرائم حرب بغزة

سانتياغو/ وكالات:

قدّمت مؤسسة هند رجب شكوى جنائية أمام محكمة سانتياغو في تشيلي ضد الجندي الإسرائيلي-الأوكراني روم كوفتون، المتهم بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب خلال هجوم الاحتلال الإسرائيلي على غزة بين آذار/مارس ونيسان/أبريل 2024.

وذكرت المؤسسة في بيان صحفي أمس، أن الشكوى تستند إلى مبدأ الولاية القضائية العالمية، بسبب وجود كوفتون فعليًا على الأراضي التشيلية، مطالبة بفتح تحقيق وملاحقته قانونيًا. وأوضحت أن كوفتون عمل قناصًا ضمن الكتيبة 424 "شاكيد" التابعة للواء جفعاتي، وأسهم في حصار وتدمير مجمع مستشفى الشفاء الطبي، ما أدى إلى دمار البنية التحتية ووقوع شهداء مدنيين بينهم مرضى وطواقم طبية.

وأكدت مؤسسة هند رجب أن المحاكم التشيلية ملزمة قانونيًا بالتحرك، مطالبة بتكليف فرقة جرائم حقوق الإنسان بالتحقيق وتحديد مكان كوفتون واستجوابه وفرض تدابير احترازية تمنعه من مغادرة تشيلي.

تأتي هذه الخطوة في إطار جهود مؤسسة هند رجب القانونية لملاحقة جنود الاحتلال والمسؤولين الإسرائيليين المتورطين في الجرائم المرتكبة بحق المدنيين الفلسطينيين. وتأسست مؤسسة هند رجب في شباط/ فبراير 2024، ومقرها بروكسل، وتهتم بملاحقة المسؤولين والعسكريين الإسرائيليين عبر دعاوى قضائية دولية بتهم ارتكاب جرائم حرب ضد الفلسطينيين.

وتحمل المؤسسة اسم طفلة فلسطينية كانت في عمر 5 سنوات حين قتلها جيش الاحتلال الإسرائيلي مع 6 من أقاربها بقصف سيارة لجؤوا إليها جنوب غربي مدينة غزة، في 29 كانون الثاني/ يناير 2024.

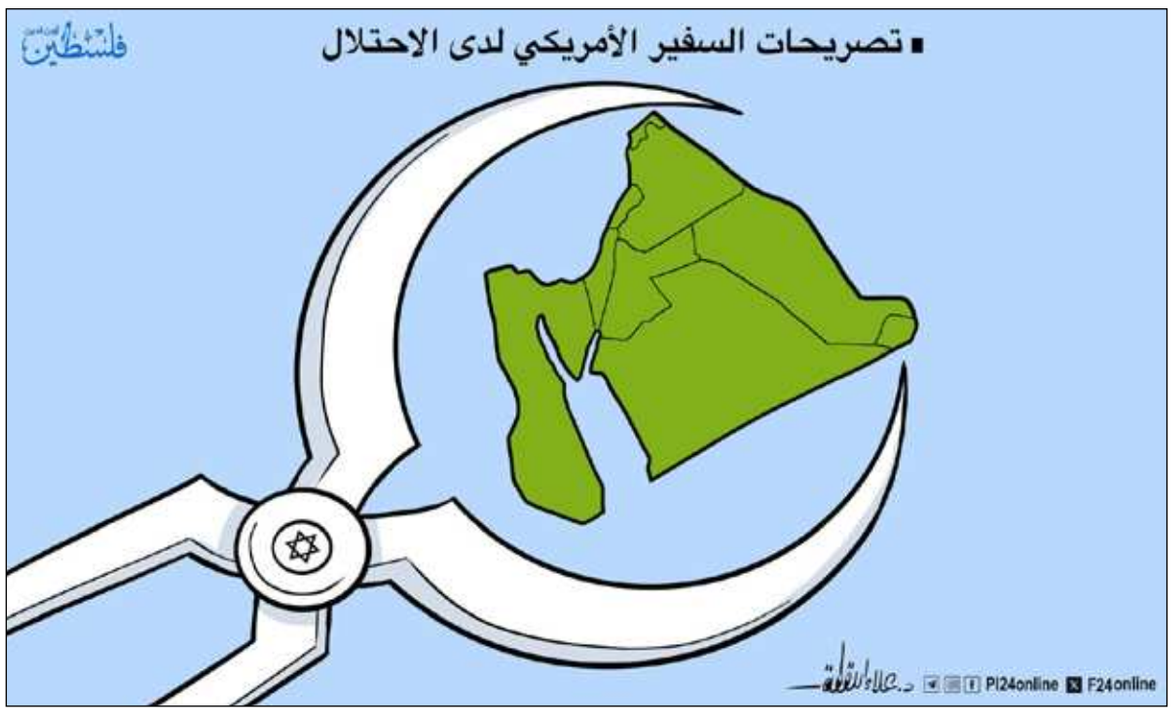

قصة الشيخ الغزي عمر خريس... "سميط فلسطين" الذي أضاء غامبيا بنور الدعوة

غزة/ أحمد عثمان:

في الثاني من شهر رمضان المبارك، رحل الداعية الفلسطيني عمر حسين خريس في غامبيا، بعد مسيرة دعوية امتدت لأكثر من أربعة عقود، حوّل خلالها جهداً فردياً متواضعاً إلى مشروع نهضوي واسع أعاد للهوية الإسلامية حضورها في بلدٍ أنهكته آثار الاستعمار الغربي.

الشيخ خريس، من أصول غزاوية، تخرّج عام 1396هـ/1976م من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، قبل أن يختاره الإمام عبد العزيز بن باز موفداً دعوياً إلى غامبيا. لم يكن يعرف الكثير عن البلد الإفريقي البعيد، لكنه لم يتردد في قبول المهمة، وهو في الرابعة والعشرين من عمره، أعزبَ ومدفوعاً بحماسة الشباب ورسالة العلم.

وصل الشيخ الشاب إلى بيئة مختلفة تماماً عمّا عرفه في غزة والمدينة المنورة. كانت غامبيا آنذاك تعاني آثار الاستعمار البريطاني والفرنسي، إذ طغت اللغتان الإنجليزية والفرنسية على المشهد التعليمي، وتراجع حضور العربية والتعليم الشرعي. لم يجد مباني ولا إمكانات، فبدأ من تحت ظلال الأشجار، يعلّم الكبار أركان الصلاة وأحكام الدين، ويُحفّظ الصغار القرآن الكريم تحت شمس حارقة، متحدياً المرض والغربة وقسوة المناخ.

سنتان قضاهما على هذه الحال، قبل أن يتمكن من بناء أول مدرسة صغيرة من صفّين، ثم توالت الجهود لتتحول المبادرة الفردية إلى شبكة تعليمية متكاملة. في أقل من عشرين عاماً، أسس عشرات المدارس والمعاهد، وصولاً إلى إنشاء جامعة، واضعاً حجر الأساس لنهضة تعليمية غير مسبوقة في البلاد.

لم يتوقف عطاؤه عند حدود البناء المادي؛ فقد سعى إلى تثبيت الاعتراف الرسمي بالتعليم الشرعي، فأسس "الأمانة العامة للمدارس الشرعية"، لتصبح مرجعية لكل من أراد إنشاء مدرسة دينية. وتشير التقديرات إلى أن عدد المدارس التي خرجت من عباءته تجاوز 2000 مدرسة، إضافة إلى أكثر من 70 مسجداً، فيما أسلم على يديه أكثر من عشرة آلاف شخص.

تخرّج على يديه وزراء ووجهاء وشخصيات عامة، حتى قال رئيس غامبيا له يوماً: "أنت غامبي أكثر منا"، ومنحه جواز سفر غامبياً وأراضي لدعم مشاريعه التعليمية، كما حصل لاحقاً على جواز فلسطيني تكريماً لمسيرته.

لقبه الشيخ علي الغفري بـ"سميط فلسطين"، تشبيهاً له بالداعية الكويتي عبد الرحمن السميط، تقديراً لأثره العميق في القارة الإفريقية. وبرحيله، يطوى فصلٌ مضيء من سيرة داعيةٍ غزّي أثبت أن عزيمة فرد واحد قادرة على تغيير ملامح أمة، وأن غزة، رغم جراحها، تصدّر للعالم رجالاً يحملون نور العلم حيثما حلّوا.

إنفوجرافيك